عقبات فى طريق التنمية المستدامة
وبعض مقترحات العلاج حالة مصر

دكتور
فاروق فتحى السيد الجزار
قسم الاقتصاد والمالية
كلية التجارة – جامعة طنطا

٢٠١٩

ملخص البحث

يسعى هذا البحث الى معرفة وعلاج أهم العقبات فى طريق تحقيق التنمية المستدامة فى مصر من واقع تحليل تقارير الدول الهشة خلال الفترة الزمنية من ٢٠٠٦ الى ٢٠١٧مع التركيز على البعد الاقتصادى والذى يشمل جانين رئيسيين وهما التنمية غير المتوازنة والفقر والتدهور الاقتصادى بإستخدام المنهج الاستنباطى والاستقرائى وقد توصل هذا البحث الى أن أهم العقبات فى طريق التنمية المستدامة هى الفقر وضعف العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الدخل والبطالة والتضخم وضعف النمو الاقتصادى والدين العام بشقيه الداخلى والخارجى وتم وضع بعض المقترحات لعلاج كل عقبة من العقبات السابقة بالإضافة الى الإشارة الى مدى أهمية مكونات النمو فى تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات الافتتاحية

عقبات– تنمية مستدامة – إستنباطى –فقر– ضعف نمو– عدالة إجتماعية– دين عام– بطالة – تضخم .

Abstract

This research seeks to identify and treatment the most important obstacles to the achievement of sustainable development in Egypt from the analysis of fragile states' reports during the period from 2006 to 2017. The focus is on the economic dimension, which includes two main factors: unbalanced development, poverty and economic decline using the deductive and inductive approach. Pointed out that the most important obstacles in the way of sustainable development are poverty, poor social justice, poor distribution of income, unemployment, inflation, weak economic growth and public debt both internally and externally. Some proposals have been put forward to remedy each of the previous obstacles,in addition to refer toThe importance of the components of growth in achieving sustainable development.

Keywards

Obstacles – sustainable development – deductive – poverty – weak growth – social justice – public debt – unemployment – inflation.

أولا: المقدمة

تعتبر قمة الارض (المؤتمر الدولى للبيئة والتنمية) التى عقدت فى مدينة ريو دى جانيرو البرازيلية عام ١٩٩٢ وضمت ١٧٩ دولة من أهم القمم الدولية والتى من خلالها تم التركيز على أهمية إعتماد إستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة فى معظم الدول النامية والمتقدمة. ويشكل تحقيق التنمية المستدامة أهم التحديات التى تواجه مختلف دول العالم بحيث تسمح بمعالجة الفقر،وتحقيق زيادة فى متوسط دخل الفرد وتحسين مستوى معيشة الافراد ،وتحقيق الرفاهية الاقتصادية(ناصر،٢٠١٠) وغيرها من الاهداف فى مجال البطالة والدين العام والتضخم والتى هى فى نفس الوقت تمثل عقبات فى طريق تحقيق التنمية المستدامة رصدت من واقع تحليل تقارير الدول الهشة (البعد الاقتصادى) حيث نلاحظ عند إستعراض تقرير الدول الهشة خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥ بالنسبة لمصر وجدنا أن مصر صنفت على أنها من الدول التى حدث بها تغير غير معنوى وحصلت على تقدير + ٥, فى المرتبة (٨٨) وإستمرت على نفس الوضع تقريبا حتى عام ٢٠١٧ مثلها مثل دول تركيا وناميبيا وإسرائيل والأردن وباكستان وماليزيا وتسبق مصر دول صنفت على أنها عندها تحسن معنوى كبير جداً مثل أندونيسيا حيث إنخفض المؤشر خلال العقد بـ ١٤,٢ فى الترتيب(٢) وألمانيا إنخفضت بـ ١١,٦ فى المرتبة (٤) حيث أنه كلما إنخفض المؤشر دل على قوة الدولة ودولة عندها تحسن قوى مثل مولدونيا إنخفض بـ٩,٥ فى المرتبة (٨) وبيلادوس بـ ٨,٩ فى المرتبة(١٣) ودول عندها بعض التحسن مثل لوكسمبرج إنخفض بـ ٥,٩ والمملكة العربية السعودية بـ ٥,٦ فى المرتبة (٢٩) والدانمارك بـ ٣,٣ فى المرتبة(٥١) ودول عندها تحسن محدود مثل المغرب إنخفض بـ١,٩فى المرتبة (٦١) والمكسيك بـ١,٣ فى المرتبة (٦٩) ويلى مصر فى التصنيف دول صنفت على أنها بها بعض السوء (سيئة جزئياً) أو ضعيفة جزئياً مثل استراليا حيث إرتفع المؤشر بـ٢,٣ فى المرتبة(٩٥) وكندا (+٢,٦) فى المرتبة(١٠٠) وإيران ٣,٢فى المرتبة (١٠٢) ودول سيئة (ضعيفة) مثل الفلبين + ٧,١ فى المرتبة(١١٨) ولبنان +٧,٦ فى المرتبة (١٢٠) ودول سيئة جداً (ضعيفة جداً) مثل تونس +١٠,٤ فى المرتبة(١٣١) وجنوب أفريقيا بـ١١,٣ فى المرتبة(١٣٣).

وبالتالى فإن مصر ليست فى المنطقة الدافئة وتقف على الحدود بين المنطقتين وكما نعلم يتكون مؤشر الدول الهشة من ١٢ مؤشر فرعى يحصل كل منهم على تقدير من صفر إلى ١٠ والحد الأقصى للمؤشر هو ١٢٠ ويدل على أن الدول ضعيفة جداً جداً وكلما

إنخفض المؤشر دل على أن الدولة قوية ومن هذه المؤشرات ما يمثل مؤشرات إجتماعية ومؤشرات إقتصادية ومؤشرات سياسية وفى هذا البحث سوف نركز على المؤشرات الإقتصادية والتى تتكون من جزئين هما التنمية الغير مستدامة والفقر والهبوط الاقتصادى ويمثلوا ٢٠ من ١٢٠ من قيمة المؤشر بنسبة ١٦,٥% تقريباً فى محاولة لوضع أفضل لمصر فى هذا المؤشر حيث أنها لو أستطاعت الانخفاض بمقدار ولو أقل من ٥٠% من الـ٢٠ درجة الذين يمثلوا المؤشرات الإقتصادية فهذا الانخفاض سوف ينقلها إلى وضع أفضل فى هذا المؤشر وينقلها على الأقل إلى المنطقة الدافئة وهذا الانتقال سوف يعود على مصر بالعديد من الفوائد فهو سوف يجعل مصر بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وللسياحة ويعطى طمأنينة أكثر للمؤسسات الدولية بالنسبة لمصر مما يتيح لها التمتع بثقة هذه المؤسسات والحصول على المزيد من القروض والمنح وغيرها من الفوائد الكثيرة أهمها وضع مصر على الطريق الصحيح نحو تحقيق النمو المستدام وبالتالى التنمية المستدامة حيث النمو أحد مراحلها وتتكون المؤشرات الاقتصادية من مؤشرين رئيسيين كما سبق يوجد تحتهما العديد من المؤشرات الفرعية مثل مقاييس للعدالة الاجتماعية مثل معامل جينى – نصيب أغنى ١٠% من السكان من الدخل ونصيب أفقر ١٠% من السكان من الدخل وتوزيع الخدمات ما بين الريف والحضر، والتحسن فى الخدمات المقدمة والوصول الى سكان المناطق العشوائية والفقيرة ومؤشرات أخرى مثل العجز الاقتصادى والدين الحكومى، البطالة، وتوظيف الشباب، القوى الشرائية، الناتج المحلى الإجمالى للفرد، معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، التضخم.

مشكلة البحث:

المشكلة الرئيسية لهذا البحث هومعرفة أهم العقبات فى طريق التنمية المستدامة من خلال دراسة أسباب عدم تغير وضع مصر فى مؤشر الدول الهشة خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٧ وسوف نركز على الجانب الاقتصادى فى محاولة لتفسير سبب ثبات وضع مصر خلال هذه الفترة وسوف نحاول بعد معرفة الأسباب وضع الحلول التى تساعد على حصول مصر على وضع أفضل بين الدول القوية حيث هى حالياً فى منطقة ما بين الدول الضعيفة والدول القوية ويمكن صياغة المشكلة بشكل أكثر دقة فى شكل السؤال التالى:

هل زيادة العدالة الاجتماعية والحد من البطالة والتضخم وإنخفاض الفقر والدين العام وزيادة النمو الاقتصادى (كمكونات للمؤشرات الاقتصادية) يساعد على زيادة قوة الدولة المصرية

وبالتالى إنتقالها إلى وضع أفضل فى مؤشر الدول الهشة مما يضعها على الطريق الصحيح نحو التنمية المستدامة؟

فروض البحث:

يوجد فرض رئيسى ينبثق تحته العديد من الفروض الفرعية

الفرض الرئيسى:

١ – تحسن الوضع الاقتصادى فى مصر يزيد من قوة الدولة المصرية ويساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

الفروض الفرعية:

أ – زيادة العدالة الاجتماعية يعزز التنمية المستدامة.

ب -– إنخفض البطالة يساعد فى تحقيق التنمية المستدامة.

ج – إنخفاض التضخم يمهد الطريق لتحقيق التنمية المستدامة.

د– زيادة معدل النمو الاقتصادى يعزز التنمية المستدامة.

هـ – تقليل الفقر يدعم النمو.

و– تخفيض الدين العام الداخلى والخارجى يدعم التنمية المستدامة.

منهج البحث:

سوف يتم إستخدام المنهج الاستنباطى والاستقرائى حيث أنه يلائم مع الدراسات النظرية والقياسية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة أهم العقبات أمام التنمية المستدامة ووضع بعض المقترحات للعلاج من خلال دراسة أسباب عدم تغير الوضع المصرى فى مؤشر الدول الهشة خلال الفترة الزمنية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٧ مع التركيز على الجانب الاقتصادى فى محاولة لمعرفة أسباب هذا الوضع ووضع الحلول الملائمة لتحسين مركز مصر ووضعها بين الدول حتى نضعها على الطريق الصحيح فى مصاف الدول القوية فى طريق النمو المستدام حيث يمثل الجانب الاقتصادى ١٦,٥% تقريباً بما يعادل ٢٠درجة من إجمالى ١٢٠ درجة هو الرقم الإجمالى للمؤشر الذى يوضح هل الدولة ضعيفة أم قوية وكلما إنخفضت قيمة المؤشر كانت الدولة فى وضع أفضل.

خطة البحث:

١ – المقدمة كما سبق عرضها.

٢– التنمية المستدامة.

٣– النظريات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية المستدامة.

٤ – التنمية غير المتوازنة فى مصر منذ ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٧ من خلال إستعراض وضع العدالة الاجتماعية وتوزيع الخدمات وجودتها بين الريف والحضر.

٥ – الفقر والتدهور الاقتصادى فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٧ من خلال إستعراض وضع العجز الحكومى والدين الحكومى والبطالة وتوظيف الشباب والقوى الشرائية والناتج المحلى الإجمالى والناتج المحلى للفرد والتضخم.

٦– أهم الحلول المقترحة للعقبات فى طريق تحقيق التنمية المستدامة مع نموذج قياسى لتحديد أهمية مكونات النمو الاقتصادى فى تحقيق النمو المستدام.

٧ – التوصيات.

٨ – المراجع.

ثانيا:التنمية المستدامة Sustainable Development

هى التنمية التى تلبى إحتياجات الاجيال الحالية بدون تعريض قدرة الاجيال القادمة على توفير إحتياجاتها للمخاطر"(Strange and Bayler,2008) ،وهى تلك التنمية التى تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح بإستنزافها جزئيا أو كليا، وعرفها وليم رولكنزهاوس مدير حماية البيئة الامريكية بأنها تلك العملية التى تقر بضرورة تحقيق نمو إقتصادى يتلائم مع قدرات البيئة (غانم ،٢٠١٣)،

فلاغرو إذن أن تصبح إستدامة التنمية الإقتصادية أحد العناصر التى تكون ما يطلق عليه "ثالوث النقطة الجوهرية" "Triple bottom line" كما هو موضح فى الشكل التالى:

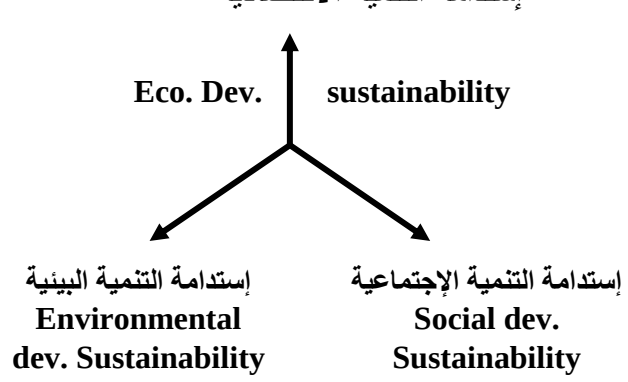

إن "التنمية المستدامة" تعتبر أمر هام وأحد الموضوعات التى تشغل المفكرين كما أنه هدف لا يمكن الوصول إليه بيسر وسهولة ولكن يتطلب عزم وجهد متواصل. (حنفى،٢٠١٨).

حيث تواجه الحكومات تحديات معقدة لايجاد توزن ملائم بين الطلب التنافسي على الموارد الطبيعية والاجتماعية بدون التضحية بالتقدم الاقتصادى (Strange and Bayler,2008) فى ظل إحتمالية نفاذ الموارد والتدهور البيئى.

فرص التنمية المستدامة تحت التهديد:

يعتقد أن فرص التنمية المستدامة لكل من الاقتصاد العالمى واقتصاديات الدول النامية مهددة، ويرجع ذلك لأربعة أسباب رئيسية متعلقة بما يلى:

١ – إحتمالية إتجاه الاقتصاديات بشكل طبيعى نحو "حالة ثابتة"، والتى يكون فيها دخل الفرد غير قابل للزيادة.

٢ – ضخامة وتزايد الموارد اللازمة لزيادة الدخل ومستويات المعيشة فى الدول النامية إلى مستويات مقبولة، وإحتمال عدم الاستقرار السياسى المزمن على المستوى الدولى إذا لم يتم تحقيقها.

٣ – إستنزاف الموارد الطبيعية فى العالم والتى يعتمد عليها النمو. ويمكن إعتبار هذا التهديد كنتيجة لعاملين، الأول زيادة الطلب على عمليات الإنتاج، والثانى إستنزاف الموارد عن طريق تدميرها، مما يؤثر على الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية للبشر.

٤ – تغير المناخ – على وجه الخصوص الاحتباس الحرارى، والتى يبدو أنه من المرجح أن يلحق ضرراً بالغاً فى صورة إستنزاف للموارد).

الأسباب المباشرة لندرة الموارد:

من الاسباب النمو المستمر والمتزايد فى السكلان ففى عام ١٩٥٠ زاد عدد سكان العالم من ٢,٥ بليون إلى ٥ بليون بحلول عام ١٩٨٧ وبعام ٢٠٠٨ وصل عدد السكان إلى ٦,٧ وهذا يعنى وفقاً للإتجاهات الحالية إحتمالية وصول عدد السكان من ٩ بليون بعام ٢٠٤٢

ومن الاسباب أيضا الزيادة الكبيرة فى حجم الناتج الصناعى والتى تجر معها زيادة كبيرة فى المدخلات من المواد الخام بنوعيها من الموارد المتجددة وغير المتجددة واضعاً

ضغط على المخزونات من الموارد المحدودة بالإضافة إلى موارد الطاقة والهواء والماء. وقد فرضت عمليات النمو الاقتصادى والتنمية ضغط كبير على قاعدة الموارد العالمية وإساءة إستخدام الموارد المتاحة ونجد أن أكثر الأمثلة الهامة لنضوب وإستنفاد الموارد المتجددة المتعلقة بالتنمية المستدامة فى الدول النامية تتمثل فى خمسة عناصر هم: (الأرض – الهواء – الماء – المصارف البيولوجية والبيئية) (ross et al ,2009).

ثالثا :النظريات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية المستدامة

بالاضافة الى نظريات التنمويين للتنمية الاقتصادية مثل نظرية الدفعة القوية لرودان والنمو المتوازن لنيركسه والنمو الغير متوازن لهيرشمان والجهد الادنى الحساس لليبنشتاين ونظرية المراحل الخطية للنمو لوالت روستو ونظرية التنمية فى ظل العرض غير المحدود للعمل لارثر لويس وغيرها من النظريات الخاصة بالنمو مثل نماذج سولو وهارود ودومار ونظرية التقارب المشروط ونظرية النمو الحديثة (النمو الداخلى) هناك نظريات اخرى للتنمية المستدامة منها نظريات داعية لاولوية البيئة ومنها النظرية المتشائمة لمالتس ١٧٩٨وهى نظريته الشهيرة من كتابه رسالة فى مبدا السكان، ونظرته التشاؤمية نتيجة الزيادة السكانية وندرة الموارد مما يؤدى الى المجاعة ،والنظرية المتفائلة لجون إستيوارد ميل فى كتابه مبادىء الاقتصاد السياسى عام ١٨٤٨حيث الموارد الناضبة ممكن أن تمثل قيد على زيادة الانتاج فى المستقبل وكان أقل تشاؤما حيث قال أن التنمية المستقبلية لقطاع الزراعة تؤدى الى زيادة الرفاهية الاقتصادية مما يؤدى لتحقيق الخير والسعادة للناس قاطبة ،وقال إن الموارد البيئية سوف يتم إستنفازها فى الاغراض الصناعية (عمر،١٩٩٤) وهناك الحركة الامريكية المحافظة (١٨٩٠-١٩٢٠) لروزفلت وتشير الى أن النمو الاقتصادى تحيطه مجموعة من القيود الطبيعية من الصعوبة تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجى، وأن الاستغلال الكبير للموارد الطبيعية يمثل خطرا على الاجيال القادمة ، وهناك النظريات الداعية لاولوية الاقتصاد مثل نظرية الموارد الناضبة لهارلود هوتلينج ١٩٣١ ،والذى قام ببناء نموذج حول كيفية الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية الناضبة ،وكيفية الاستفادة منها على المدى الطويل مع مراعاة الاجيال القادمة ،وهناك النظريات الداعية لتحقيق العدالة فى توزيع الثروة والتنمية منها نظرية التحيز الحضرى لميخائيل ليشون، ومن بين المشاكل التى طرحتها هذه النظرية هل التنمية المستدامة أزمة ثقافية أم بيئية. (عصمانى وآخرون،٢٠١٢-٢٠١٣).

رابعا: التنمية غير المتوازنة فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٧.

وفقاً لتقرير الدول الهشة، فيقصد بالتنمية الاقتصادية الغير متوازنة هو الحالة التى يوجد بها إختلافات عرقية أو دينية أو إقليمية هذه الفوارق تجعل الحكومات تميل إلى أن تكون متفاوتة فى إلتزامها بالعقد الاجتماعى.

وتقاس بمؤشرات مثل معامل جينى ونصيب أغنى ١٠% من السكان من الدخل ونصيب أفقر ١٠% من السكان من الدخل وتحسين الخدمات المقدمة والوصول إلى الأحياء السكانية الفقيرة (سكان العشوائيات) وتوزيع الخدمات ما بين الريف والحضر وفيما يلى نستعرض وضع مصر فى كل مؤشر من المؤشرات السابقة.

(١) معامل جينى

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٥
معامل جينى	٣٢,٧٦	٣٢,١٤	٣٠,٧٧	٣١,٥	٢٩,٨	٣١,٨

Source: World Development Indicators, Global Development Finance, Work bank, 2017.

التعليق على الجدول:

نلاحظ من الجدول السابق تحسن وضع العدالة الاجتماعية فى مصر تحسن نسبى عام ٢٠٠٨ وتحسن بسيط فى ٢٠١٢ ثم إنخفاض التحسن فى ٢٠١٥. أنظر الشكل التالى.

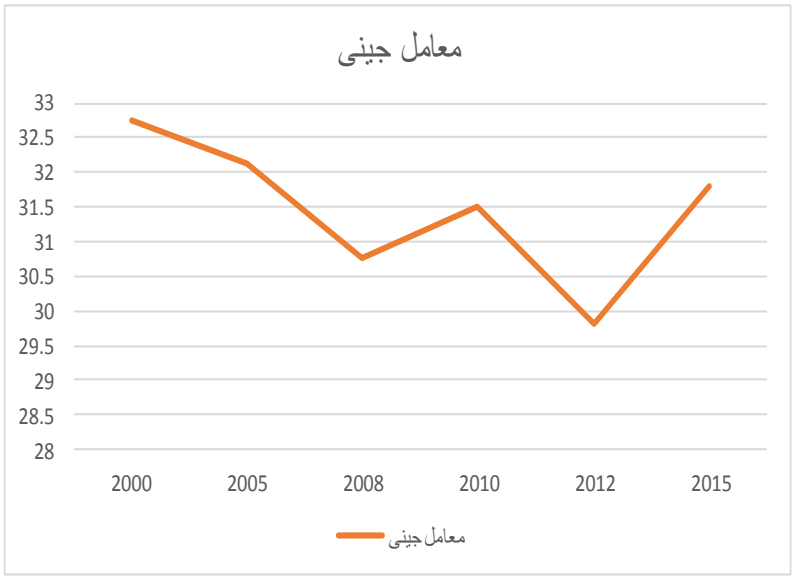

إعداد المصدر/ الباحث باستخدام برنامج Excel

(٢) نصيب أفقر ١٠% من السكان من الدخل

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥
نصيب أفقر ١٠%	٣,٨٨	٣,٨٥	٣,٩٦	٣,٩	٣,٩

Source: World Development Indicators, Global Development Finance, Work bank, 2017.

التعليق على الجدول:

نلاحظ من الجدول السابق ضعف العدالة الاجتماعية فى مصر حيث يستحوز افقر ١٠% من السكان على ٣,٨٥ فقط من الدخل فى عام ٢٠٠٥ مع ثبات الوضع تقريبا فى عام ٢٠٠٨وتحسن بسيط غير ملموس فى ٢٠١٥. أنظر الشكل التالى.

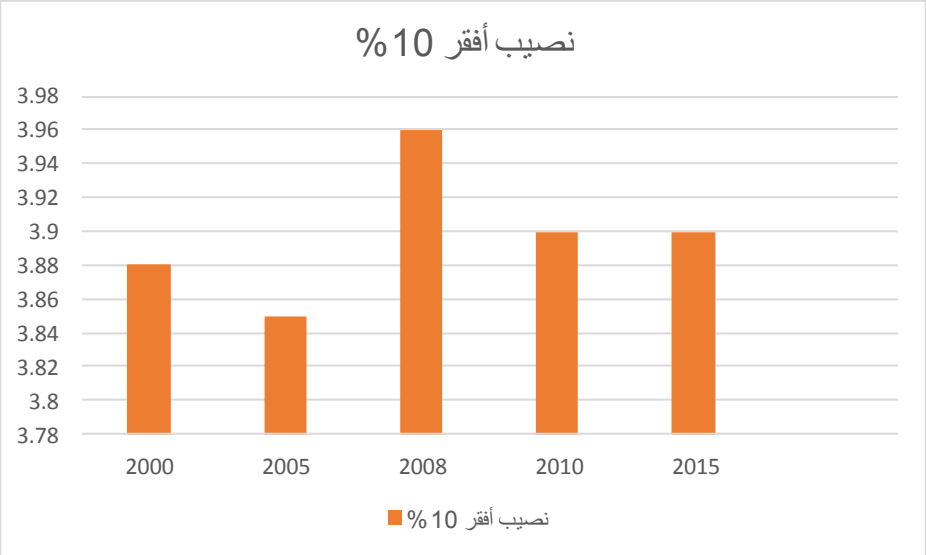

المـ

صدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

(٣) نصيب أغنى ١٠% من السكان من الدخل

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥
نصيب أغنى ١٠%	٢٨,٣٤	٢٧,٦٤	٢٦,٥٨	٢٧,٣٥	٢٧,٨

Source: World Development Indicators, Global Development Finance, Work bank, 2017.

التعليق على الجدول:

نلاحظ من الجدول السابق أن نصيب أغنى ١٠% من السكان من الدخل كبيرا خلال ٢٠٠٠وعام ٢٠٠٥ مع إنخفاض طفيف فى ٢٠٠٨ ثم إرتفاع أخر حتى عام ٢٠١٥مما يوضح سوء وضع العدالة الاجتماعية مع تحسن محدود ويمكن إرجاع أسباب ضعف العدالة الاجتماعية الى أسباب متعددة منها عدم تطبيق نظام الضرائب التصاعدية بشكل صحيح والفساد وضعف النمو الاقتصادى وضعف الاليات المستخدمة لوصول الدعم الى مستحقيه الفعليين. أنظر الشكل التالى.

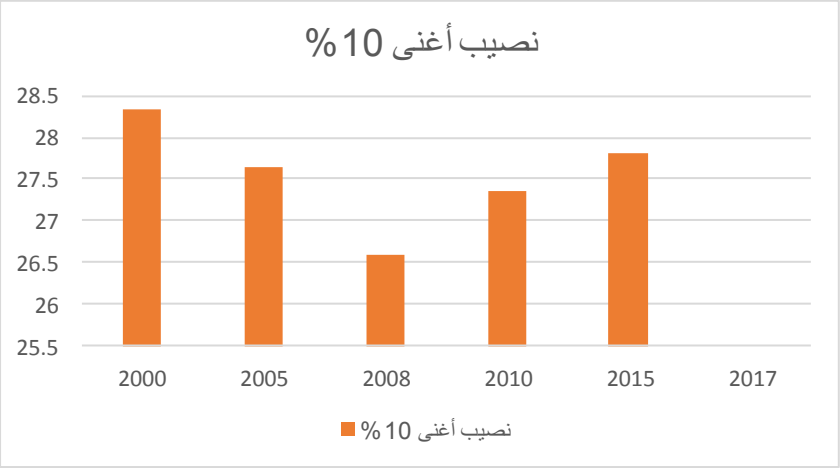

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

(٤) توزيع الخدمات ما بين الريف والحضر

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥
تحسين مرافق الصرف الصحى الحضرى	٩٤,٥	٩٥,٨	٩٦,٦	٩٦,٨	٩٦,٨

Source: World Development Indicators, Work bank, (2017).

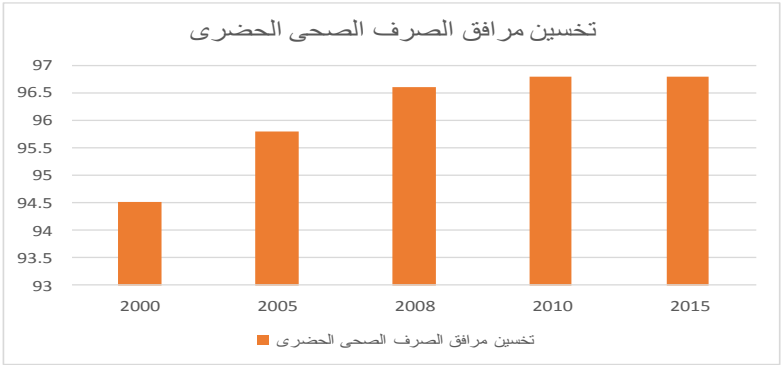

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

(٥) تحسين مرافق الصرف الصحى الريفية (% من إجمالى سكان المناطق الريفية)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥
تحسين مرافق الصرف الصحى الريفى	٧٦,٧	٨٥,٥	٩٠,٨	٩٣,١	٩٣,١

Source: World Development Indicators, Work bank, (2017).

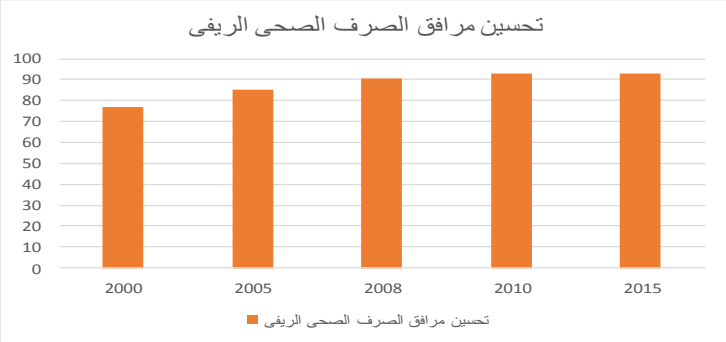

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

(٦) تحسين مصادر المياه فى الحضر كنسبة مئوية من إجمالى السكان فى المناطق الحضرية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥
تحسين مصادر المياه فى الحضر	٩٨,١	٩٨,٩	٩٩,٣	٩٩,٦	١٠٠

Source: World Development Indicators, Work bank, (2017).

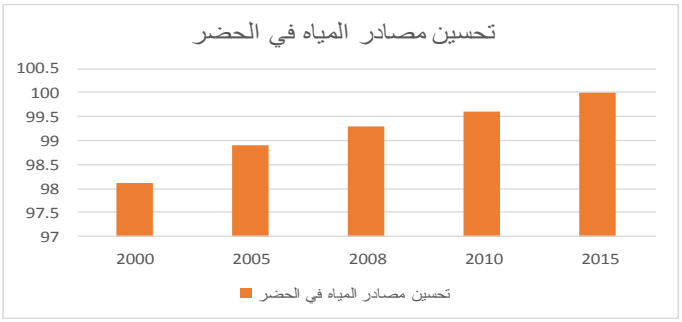

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

(٧) تحسين مصادر المياه فى الريف (كنسبة مئوية من إجمالى السكان فى الريف الذين لديهم إمكانية الوصول إلى المياه)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥
تحسين مصادر المياه فى الريف	٩٤,١	٩٥,٨	٩٦,٧	٩٧,٤	٩٨,٧

Source: World Development Indicators, Work bank, (2017).

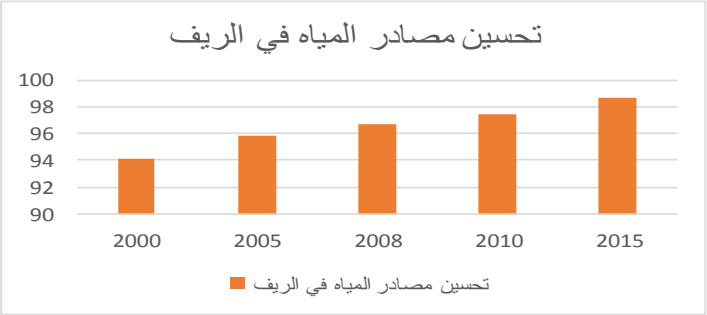

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

التعليق على الجدول:

من الجداول السابقة نلاحظ تحسن فى مؤشرات توزيع الخدمات ما بين الريف والحضر وتحسين مصادر المياه للريف والحضر وتحسين مرافق الصرف الصحى ولا شك ان للانفاق الحكومى والاستثمارات المنفذة العامة والخاصة دور فى ذلك.

(٨) الوصول إلى الكهرباء الريف (% من سكان الريف)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥
الوصول إلى الكهرباء	٩٥,٥	٩٩,١	٩٩,٣	٩٩,٦	٩٩,٨

Source: World Development Indicators, Work bank, (2017).

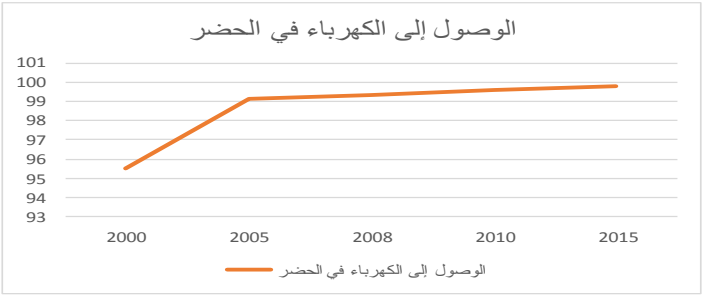

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

(٩) الوصول إلى الكهرباء الحضر (% من سكان الحضر)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥
الوصول إلى الكهرباء	٩٥,٥	٩٩,٨	٩٩,٩	١٠٠	٩٩,٩

Source: World Development Indicators, Work bank, (2017).

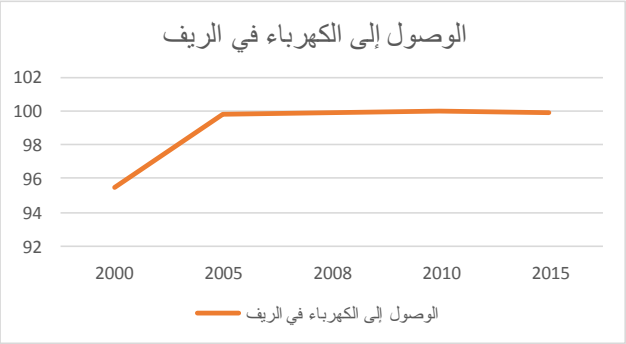

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

التعليق على الجداول:

نلاحظ من الجداول السابقة أن هناك تحسن فى مؤشرات توصيل الكهرباء لكل من الريف والحضر فى مصر.

(١٠) تحسين الخدمات المقدمة:

السنة	الطرق الممهدة كنسبة مئوية من إجمالى الطرق	عدد خطوط التليفون لكل ١٠٠٠ فرد	عدد السرائر فى المستشفيات لكل ١٠٠٠ فرد	الوقت المطلوب لبناء مخزن ومستودع بالأيام	الوقت المطلوب لتنفيذ العقود
٢٠٠٣	%١٤,٩	١١,٧	٢,٢	–	١٠١٠
٢٠٠٥	–	١٢,٥	٢,٢	٢٤٩	١٠١٠
٢٠٠٨	–	١٣,٥	–		
٢٠١٠	–	١٤,٤	١,٧	٢١٨	١٠١٠
٢٠١٢			,٥		
٢٠١٤				١٤٥	١٠١٠
٢٠١٦				١٤٥	١٠١٠

	الوقت المطلوب للحصول على رخصة التشغيل	الوقت المطلوب لتسجيل الملكية	الوقت المطلوب لبدء المشروع	الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية
٢٠٠٣	–	–	٣٧	
٢٠٠٥	–	١٩٣	٣٧	
٢٠٠٨	٤٢,٧١	٧٢	٧	
٢٠١٠	–	٧٢	٧	٥٤
٢٠١٤	–	٦٠	٨,٥	٥٤
٢٠١٦	–	٦٠	٦,٥	٥٤

Source: World Development Indicators, Work bank, (2017).

(١١) السكان الذين يعيشون فى أحياء فقيرة (% من سكان الحضر)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥
سكان الأحياء الفقيرة (%)	٢٨,١	١٧,١	١٤,٤	١٣,١	١٠,٦

Source: World Development Indicators, Work bank, (2017).

التعليق على الجدول:

من الجداول السابقة بالنسبة لمؤشرات تحسين الخدمات المقدمة نلاحظ هناك تحسن فى بعض المؤشرات مثل الوقت المطلوب لتسجيل الملكية ولبدء المشروع ونسبة سكان العشوائيات وسوء فى بعض المؤشرات الاخرى مثل عدد السرائر فى المستشفيات لكل ١٠٠٠ فرد وثبات وضع مؤشرات أخرى مثل الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية والوقت المطلوب لتنفيذ العقود ولا شك ان للبيروقراطية دور كبير فى ثبات وضع بعض هذه المؤشرات وكذلك الفساد. أنظر الشكل التالى.

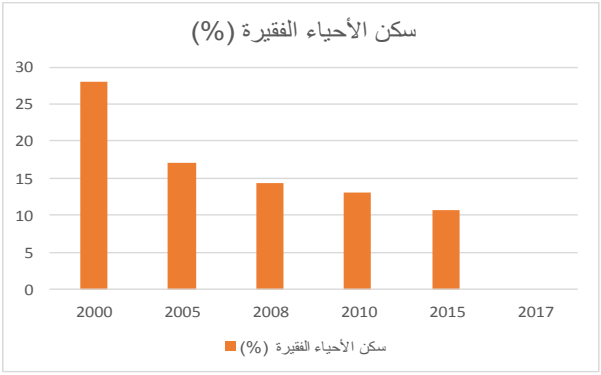

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

خامسا: الفقر والتدهور فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٧

ويقيس مدى قدرة الدولة على توفير إحتياجات مواطنيها ومنع حالة الصراع بين من يملكون ومن لا يملكون وقدرة الدولة على توفير إحتياجاتها ويشمل هذا البعد المؤشرات التالية:

العجز الاقتصادى، الدين الحكومى، البطالة، توظيف الشباب، القدرة الشرائية، الناتج المحلى الإجمالى للفرد، نمو الناتج المحلى الإجمالى، التضخم.

(١) العجز الكلى الى الناتج المحلى (%)

السنة	٩٩\٢٠٠٠	٢٠٠٣\٢٠٠٢	٢٠٠٥\٢٠٠٤	٢٠٠٩\٢٠١٠	٢٠١٢\٢٠١١	٢٠١٦\٢٠١٧
العجز الحكومى	١,٢	٢,٤	٨,٩	٨,٢	١٠,٧	٩,٥

المصدر: البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد سنوية مختلفة.

التعليق على الجدول:

نلاحظ من الجدول السابق زيادة العجز الكلى الى الناتج المحلى الى أن وصل الى ٨,٩ %عام ٢٠٠٤\٢٠٠٥ ثم إنخفض بعد ذلك الى ٨,٢% عام ٢٠٠٩\٢٠١٠ ثم واصل الارتفاع بعد ذلك الى أن وصل الى ١٠,٧% عام ٢٠١١\٢٠١٢ ثم إنخفض الى ٩,٥% عام ٢٠١٦\٢٠١٧. انظر الشكل التالى.

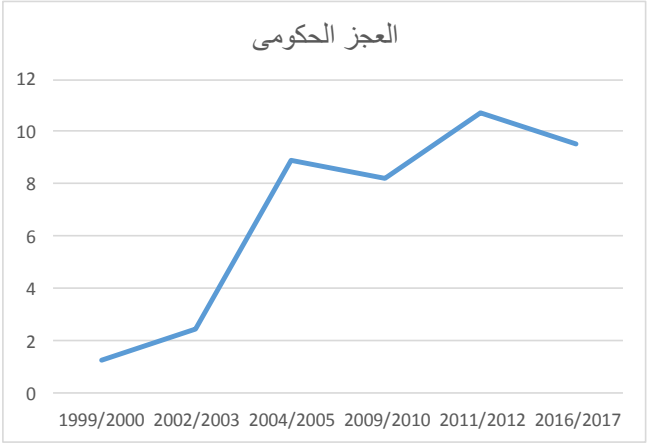

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

(٢) الدين الخارجى الى الناتج المحلى (%)

السنة	٩٩\٢٠٠٠	٢٠٠٢\٢٠٠٣	٢٠٠٥\٢٠٠٤	٢٠٠٩\٢٠١٠	٢٠١٢\٢٠١٣	٢٠١٦\٢٠١٧
الدين الحكومى	٢٨,٥	٤٢,٤	٣١,١	١٥,٩	١٣,٨	٣٣,٦

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

التعليق على الجدول:

من الجدول السابق نلاحظ إرتفاع نسبة الدين الخارجى الى الناتج المحلى من ٢٨,٥% عام ١٩٩٩\٢٠٠٠ الى ٤٢,٤% عام ٢٠٠٢\٢٠٠٣ ثم واصلت الانخفاض بعد ذلك الى أن وصلت الى ١٣,٨ %عام ٢٠١٢\٢٠١٣ ثم واصلت الارتفاع بعد ذلك الى أن وصلت الى ٣٣,٦ %عام ٢٠١٦\٢٠١٧ ويمكن إرجاع أسباب زيادة الدين الخارجى الى واحد أو اكثر من الاسباب التالية منها طبيعة إستخدام القروض الخارجية (إما لتمويل عجز الميزانية أو إستيراد السلع الاستهلاكية أو تمويل مشروعات إنتاجية عائدها لا يغطى تكلفة الاقتراض) أو الى الارتفاع الكبير لاسعار الفائدة فى أسواق المال الدولية (عبدالغفار،٢٠١٧) أو الى

الظـروف الاقتصـادية التـى تعرضـت لهـا مصـر نتيجـة ثـورتى ٢٠١١ و٢٠١٣وضـعف الايرادت السياحية. أنظر الشكل التالى.

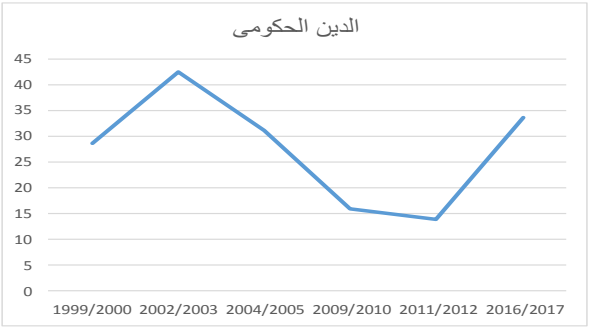

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

(٣) الدين العام

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٧
الدين العام	٢٤٥,٥ مليار	٥٠٤,٧ مليار	٥٤٩ مليار	٨٨٨,٧ مليار	٢,٢٥٩ تريليون	٣,١٩ تريليون

المصدر: وزارة المالية المصرية، والبنك المركزى المصرى، التقرير السنوى،اعداد مختلفة.

نلاحظ من الجدول السابق تزايد حجم الدين العام فى مصر طوال الفترة الزمنية حتى وصل الى ٣,١٩ تريليون فى عام ٢٠١٧ ويمكن إرجاع أسباب إرتفاع الدين العام الى أى من الاسباب التالية إما لعوامل داخلية مثل التوجه نحو الاستثمار أوتهريب الاموال الناجمة من القروض الى الخارج أو دعم العجز فى الموازنة العامة أو عوامل خارجية مثل الركود التضخمى فى معظم الدول المتقدمة أو الى إرتفاع أسعار الفائدة وإنخفاض الاسعار العالمية للمواد الخام(على،٢٠١٧). أنظر الشكل التالى.

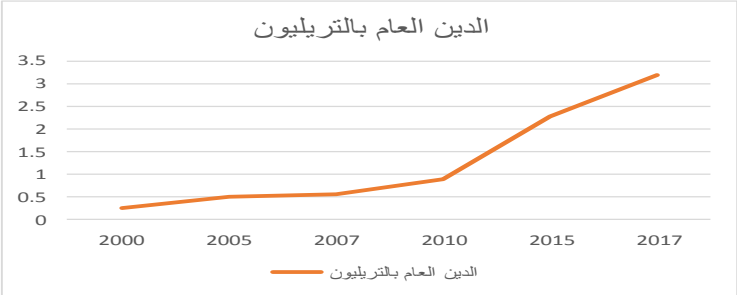

مصدر إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

(٣) البطالة

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٧
معدل البطالة	٩,٢٦	١١,٢٠	٨,٨٠	٩,٣٨	١٣,١٧	١٢,٠١

Source: World Development Indicators, Global Development Finance, Work bank, 2017.

التعليق على الجدول:

نلاحظ من الجدول السابق إرتفاع معدل البطالة الى ١١,٢٠% عام ٢٠٠٥ ثم إنخفض بعد ذلك الى أن وصل الى ٨,٨% عام ٢٠٠٨ ثم واصل الارتفاع بعد ذلك الى أن وصل الى ١٣,١٧% عام ٢٠١٥ ثم إنخفض الى ١٢,٠١ %عام ٢٠١٧ ويمكن ارجاع أسباب إنخفاض البطالة فى بعض الفترات الى زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة لاستثمار الاجنبى المباشر مما ساهم فى زيادة فرص التوظيف وأيضا الى نمو المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أما أسباب الارتفاع فترجع الى واحد أو أكثر من الاسباب التالية وهى إنخفاض الاستثمارات المحلية وتدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر والزيادة السكانية وتراجع دور الدولة فى التوظيف وغيرها من الاسباب مثل عدم ربط مخرجات التعليم بإحتياجات سوق العمل وضعف المهارات والخبرات فى العنصر البشرى وهو ما إنعكس على نسبة التوظف كما يعكسها الجدول التالى .

(٤) توظيف الشباب

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦
توظيف الشباب	٢٣,٦٤	٢٥,٣٠	٢٥,٥٨	٢٦,١٧	٢١,٩٠	٢٢,٠٣

Source: World Development Indicators, Global Development Finance, Work bank, 2017.

التعليق على الجدول:

نلاحظ من الجدول السابق إرتفاع نسبة توظيف الشباب من ٢٣,٦٤% عام ٢٠٠٠ الى ٢٦,١٧% عام ٢٠١٠ ثم إنخفضت بعد ذلك الى ان وصلت الى ٢٢,٠٣% عام ٢٠١٦. أنظر الشكل

التالى.

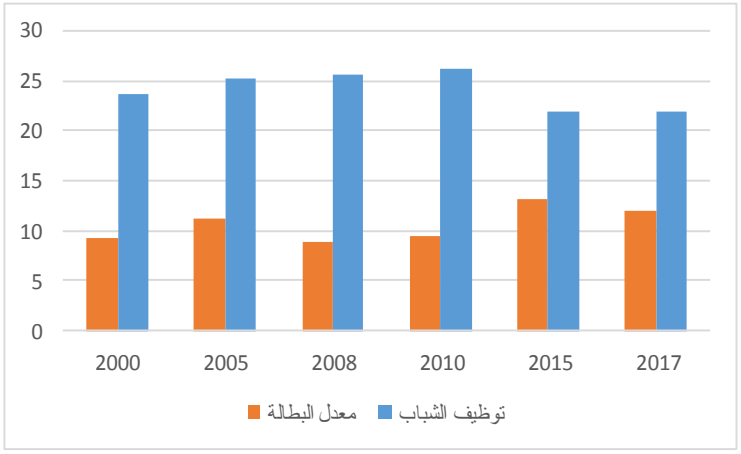

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

(٥) معامل تحويل تعادل القوة الشرائية،إجمالى الناتج المحلى(ppp conversion factor,gdp luc per international $)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٧
القدرة الشرائية	,٨٣٠	,٩٨٤	١,٢٣٧	١,٤٨٥	٢,٤٢٤	٣,٠٧

Source: World Development Indicators, Global Development Finance, Work bank, 2017.

التعليق على الجدول:

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع قيمة معامل تحويل تعادل القوة الشرائية وهو عدد الوحدات من العملة المحلية المطلوبة لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات من السوق المحلى التى يستطيع شرائها الدولار فى الولايات المتحدة من ,٨٣٠ عام ٢٠٠٠ الى أن وصل الى ٢,٥٤٢ عام ٢٠١٦. أنظر الشكل التالى.

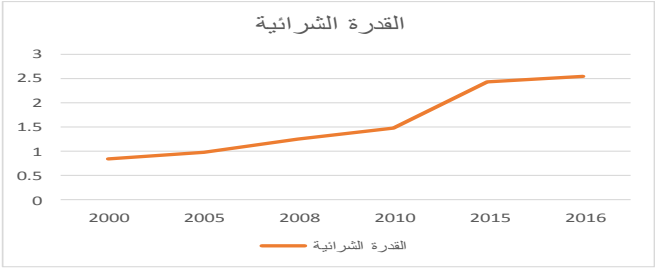

مصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

(٦) الناتج المحلى الإجمالى للفرد

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٧
GDPPC	١٤٧٥,٨٤٤	١٦٠٠,٣٢١	١٧٦٥,٨٦٩	١٩١١,٩٦٤	١٥٧٥,٩٠٠	٢٧٢٤,٣٩

Source: World Development Indicators, Global Development Finance, Work bank, 2017.

التعليق على الجدول:

نلاحظ من الجدول السابق إرتفاع الناتج المحلى للفرد حتى عام ٢٠١٠ ثم إنخفض بعد ذلك الى ١٥٧٥,٩ دولار عام ٢٠١٥ ثم واصل الارتفاع بعد ذلك الى أن وصل الى٢٧٢٤,٣٩ دولار عام ٢٠١٧.

معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٧
GDPG	٥,٣٦	٤,٤٧	٧,٠٩	٤,٦٧	٢,٩١	٤,٢٩

Source: World Development Indicators, Global Development Finance, Work bank, 2017.

التعليق على الجدول:

نلاحظ من الجدول السابق إرتفاع معدل نمو الناتج المحلى من ٤,٤٧% عام ٢٠٠٤ الى ٧,٠٩% عام ٢٠٠٨ ثم إنخفض بعد ذلك الى أن وصل الى ٢,٩١% عام ٢٠١٥ ثم إرتفع الى ٤,٢٩% عام ٢٠١٧ ويمكن إرجاع أسباب إنخفاض نمو الناتج المحلى فى بعض الفترات الى الصدمات الخارجية التى تعرض لها الاقتصاد المصرى ومنها أزمة الاسواق الناشئة فى اسيا والهبوط الحاد فى أسعار النفط وحرب العراق وهجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتراخى جهود الاصلاح الاقتصادى الهيكلى فى بعض الفترات ونقص العملة الاجنبية وركود المناخ العالمى وعدم فعالية السياسة النقدية فى بعض الفترات أما اسباب ارتفاع النمو فى فترات أخرى فترجع الى إنتعاش الطلب الاستهلاكى والسياحة ونمو الصادرات وترشيد الواردات وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة وزيادة تدفقات الاستثمار الاجنبى والاصلاح الاقتصادى (الجزار،٢٠١٤) .أنظر الشكل التالى.

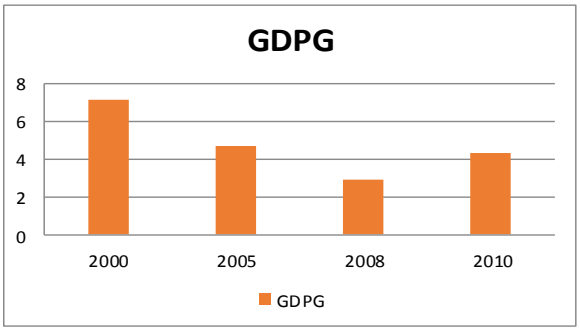

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

(٧) التضخم

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٧
Inflation	٢,٦٨	٤,٨٦	٩,٣١	١١,٧٦	١٠,١٠	٣١,٧

Source: World Development Indicators, Global Development Finance, Work bank, 2017.

التعليق على الجدول:

نلاحظ من الجدول السابق إرتفاع معدل التضخم الى أن وصل الى ١١,٧٦% عام ٢٠١٠ ثم إنخفض الى ١٠,١٠% عام ٢٠١٥ قبل ان يرتفع مجددا بعد ذلك الى أن تجاوز ال٢٠% عام ٢٠١٦ ثم وصل الان الى ٣١,٧% عام ٢٠١٧ طبقا لتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العام والاحصاء ويمكن إرجاع أسباب هذه الزيادات الكبيرة فى معدل التضخم الى إنخفاض قيمة العملة المحلية وعجز الموازنة والتمويل التضخمى لها والى إجراءات الاصلاح الاقتصادى المتبعة والى التضخم المستورد. أنظر الشكل التالى.

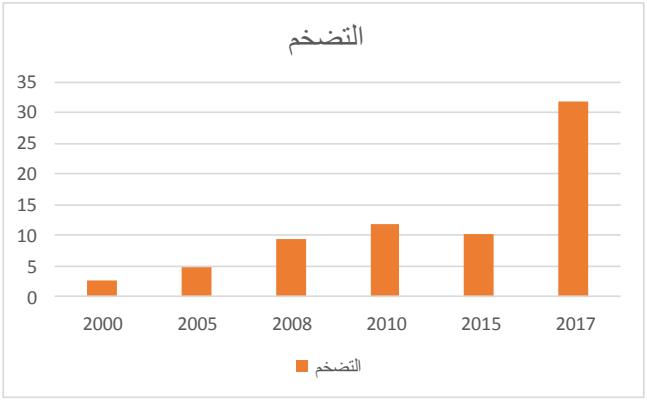

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

(٨)مؤشر الدول الهشة وضع مصر

السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
درجة مصر	٨٩,٥	٨٨,٧	٨٧,٦	٩٠,٦	٩٠	٩٠,٢	٨٩,٨

المصدر تقارير الدول الهشة أعداد مختلفة.

أنظر الشكل التالى

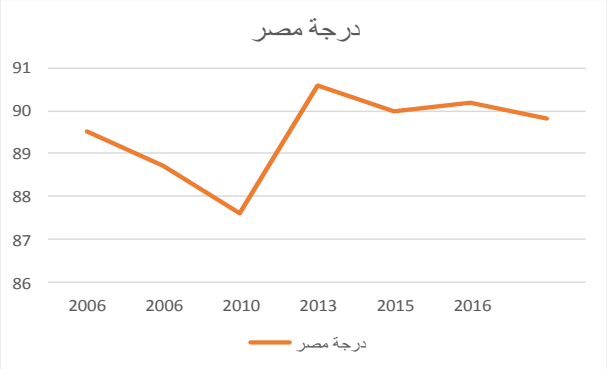

المصدر/ إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

سادسا: أهم الحلول المقترحة للعقبات فى طريق التنمية المستدامة

من الاستعراض السابق للوضع الاقتصادى فى مصر نلاحظ أن هناك مؤشرات تعبر عن تحسن مثل تحسين الخدمات المقدمة والوصول للمناطق العشوائية وزيادة الناتج المحلى للفرد وتوزيع الخدمات ما بين الريف والحضر وهذه المؤشرات لا توجد فيها مشكلة وتدعم التنمية المستدامة ومؤشرات أخرى بها مشاكل والتى سوف نهتم بها مثل البطالة وتوظيف الشباب والتضخم والعدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادى والفقر والدين العام فى شكل وضع روشتة للعلاج حيث أنها تمثل عقبات فى طريق التنمية المستدامة فى مصر مثلها مثل عقبتى إستنفاذ الموارد والتدهور البيئى لما تسببه من مشاكل مثل عدم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى فى حالات إرتفاع البطالة والتضخم حيث تؤدى البطالة الى تعطيل أحد عناصر الانتاج الهامة وهو رأس المال البشرى وفقدان مساهمته فى نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج مما يؤثر سلبيا فى النمو الاقتصادى وأيضا مشكلة ضعف التمويل اللازم للتنمية فى حالة تفاقم الدين العام الداخلى والركود الاقتصادى فى حالة زيادة الفقر "حيث يؤدى الفقر الى إستنزاف الموارد الطبيعية القليلة وإستخدامها عشوائيا حيث تستنزف الاراضى الهامشية وتقل قدرتها على الانتاج الزراعى وإستنزاف أشجار الغابات فى حالة وجودها "(غانم

،٢٠١٣) وينتج عن الفقر أيضا إنخفاض الطلب الكلى فى المجتمع خصوصا الطلب الاستهلاكى نتيجة لذلك والتبعية الاقتصادية فى حالة زيادة الدين العام الخارجى وكلها عوامل تضعف النمو الاقتصادى مما يضر بتحقيق التنمية المستدامة .

بعض المقترحات لتحسين النمو الإقتصادى:

تم وضع نموذج قياسى بسيط لتحديد مدى أهمية مكونات النمو الاقتصادى فى مصر فى تعزيز النمو ومنه تم التوصل الى أهمية راس المال المادى والتغير التكنولوجى فى تعزيز النمو وهذا يعكس مدى أهمية توافر الاموال للتراكم الراسمالى اللازم للاستثمارات الضرورية للتنمية بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص وتوفير الاموال اللازمة لتحمل التكاليف الاجتماعية اللازمة للمحافظة على البيئة من التدهور والموارد من النفاذ وكذلك أهمية العامل التكنولوجى لاحداث التحسينات والتجديدات فى العملية الانتاجية وكيفية الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة والمحافظة عليها وترشيدها والنموذج كما يلى

إستخدام تقنية أشعة نماذج الانحدار الذاتى (VAR) لقياس تاثير رأس المال البشرى والمادى والتغير التكنولوجى (مكونات النمو)على النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة من [١٩٩٠ – ٢٠١٧]

النموذج المستخدم:

يمكن صياغة النموذج المستخدم كما يلى بإستخدام الصيغة اللوغاريتمية وهو يتكون من المعادلة التالية طبقاً لنموذج (**Babatunde'2005**).

معادلة مكونات النمو

$$\text{Ln GDPPeR}_t = B_0 + B_1 \text{ Ln GFCFPE}_t + B_2 \text{ Mean ofye}_{t+}$$

$$B_3 \text{ GFCFPLg}_t + B_4 \text{ imgfcf}_t + B_5 \text{ EDGEX}_t + E_t \quad \Rightarrow (1)$$

حيث أن:

Ln GDPPeR_t : اللوغاريتم الطبيعى للناتج المحلى لكل عامل. (النمو الاقتصادى)

Ln GFCFPE_t : اللوغاريتم الطبيعى للتكوين الرأسمالى للعامل (رأس المال المادى)

$Mean\ ofye_t$: متوسط سنوات الدراسة (رأس المال البشرى)

$GFCFPLg_t$: معدل نمو التكوين الرأسمالى للعامل (رأس المال المادى)

$_t$ imgfcf: نسبة الواردات الى التكوين الراسمالى الثابت(العامل التكنولوجى)

$_t$ EDGEX : نسبة الانفاق الحكومى على التعليم الى الناتج(رأس المال البشرى والعامل التكنولوجى)

t : الزمن

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

- إجراء إختبار (ADF) لـ(Dickey and Fuller, 1981) للتأكد من إستقرار البيانات للسلسلة الزمنية المستخدمة وقد جاءت نتيجة الاختبار كما يلى.

جدول رقم (١)

نتائج إختبار ADF بإستخدام Eviews.9

المتغير	إختبار ADF						القرار
	المستوى			الفرق الأول			
	فترات الإبطاء	الإتجاه	إحصائية الاختبار	فترات الإبطاء	الإتجاه	إحصائية الاختبار	
Ln GDPPER	1	C	− 2.469 (0.134)	0	None	− 1.918 (0.053)	1 (1)
Ln GFCFPE	1	C	− 2.292 (0.181)	0	C	− 3.504 (0.016)	1 (1)
Mean of ye	0	C	− 1.578 (0.479)	0	C	− 4.633 (0.001)	1 (1)
GFCFPLG	0	C	− 3.375 (0.021)	0	C	− 5.691 (0.000)	1 (0)
EDEGX	2	C	−4.173 (0.0035)	2	C	−4.829	1 (0)

IMGfCF	١	C,T	−3.275 (0.092)	١	C	(0.0008 −4.286 (0.002)	1 (0)

يتضح من نتائج إختبار (ADF) أن المتغيرات مستقرة عند درجات مختلفة عند المستوى وعند الفرق الاول وباستخدام اختبار KPSS لجذر الوحدة والتى فيها الفرض العدمى السلسلة الزمنية مستقرة والفرض البديل السلسلة الزمنية غير مستقرة كانت النتائج كما يلى

جدول رقم (٢)

نتائج إختبار KPSS بإستخدام Eviews.9

المتغير	إختبار ADF						القرار
	المستوى			الفرق الأول			
	فترات الإبطاء	الإتجاه	إحصائية الاختبار	فترات الإبطاء	الإتجاه	إحصائية الاختبار	
Ln GDPPER	4	C	0.593	2	C	0.103	1 (0)
Ln GFCFPE	4	C	0.537	2	C	0.076	1 (0)
Mean of ye	4	C	0.583	1	C	0.319	1 (0)
GFCFPLG	2	C	0.074	1	C	0.201	1 (0)
EDEGX	3	C	0.100	1	C	0.037	1 (0)
IMGfCF	3	C	0.290	3	C	0.077	1 (0)

ملحوظة C تشير الى وجود ثابت بينما T تشير الى وجود اتجاه للبيانات مع الزمن.

ملحوظة القيم الحرجة الجدولية لاختبار KPSS

%١	%٥	%١٠
0.739	0.463	0.347

ومنه نجد ان كل المتغيرات مستقرة فى مستواها وبالتالى من الممكن إستخدام نموذج (VAR) فى تحديد العلاقة بين المتغيرات ومن مميزات (VAR) أنه يستخدم فى التنبؤ بأنظمة السلاسل الزمنية المتداخلة واستخدامه يجنب إستخدام النماذج الهيكلية ويستخدم لتحليل التأثير الديناميكى للإضطرابات العشوائية على متغيرات النظام.

- **إستخدام نماذج الإنحدار الذاتى (Vector Auto Regressive Model)**

من مميزات نموذج (VAR) أنه يوضح لنا مدى التداخل بين المتغيرات الموجودة فى النموذج محل الدراسة ولإستخدام نموذج (VAR) شروط يجب تحققها قبل إستخدامه وهى:

١ - تحديد درجة تأخير النموذج طبقاً لمعيار (Schwarz Information Criterion) ومعيار أكايكى (AIC).

٢ - التأكد من إستقرار النموذج بإستخدام إختبار (Inverse Root AR).

٣ - إختبار جذر الوحدة لتحديد مدى إستقرار السلسلة الزمنية.

وقد تم التأكد من توافر الشروط للمعادلتين الرئيسيتين فى النموذج حيث درجة تأخير النموذج فترة تأخير واحدة ، وأن كل المتغيرات تقع داخل الدائرة (Eviews 9 users's Gide II, 2015) كما يلى.

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LNGDPPLA LNGFCFPL MEANOFYE V12_A IMGFCF EDGEX_1

Exogenous variables: C

Date: 11/17/18 Time: 13:04

Sample: 1990 2017

Included observations: 26

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
8.302204	8.508930	8.218600	0.000149	NA	−100.8418	0
−	0.293548	−	7.68e−	241.8053		
1.153530*	*	1.738762*	09*	*	64.60391	1

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan−Quinn information criterion

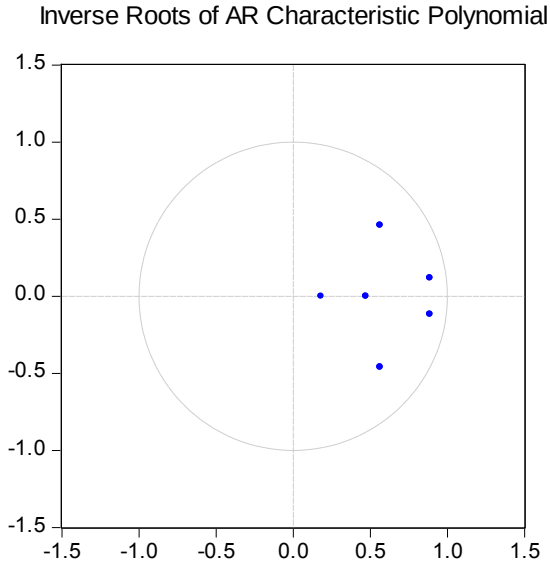

والتمثيل الرياضى لنموذج (VAR) هو:

$$yt = A1\ yt{-}1 + \ldots + Apyt{-}p + Bxt + \sum t$$

حيث:

yt : هو متجه المتغيرات الداخلية.

xt : هو متجه المتغيرات الخارجية.

A, AP, B : هى مصفوفة المعادلات التى يتم تقديرها.

وبالتالى يمكن صياغة النموذج من المعادلتين التاليتين

المعادلة مع أخذ فترتى الابطاء فى الاعتبار:

$$\text{Ln GDPPER}_t = \alpha_{31}\ \text{Ln GDPPER}_{t-1} + \alpha_{32}\ \text{Ln GFCFPE}_{t-1} + \alpha_{33}\ \text{Mean of ye}_{t-1} + \alpha_{34}\ \text{gfcfplg}_{t-1} + \alpha_{35}\ \text{imgfcf}_{t-1} + \alpha_{36}\ \text{edgex}_{t-1} + C_3 + E_{it}$$

وبتقدير المعادلة تم الحصول على النتائج التالية

$$\text{Ln GDPPRla}_t = -0.617 + 0.503\ \text{Ln GDPPRlA}_{(-1)} + 0.404\ \text{Ln Gfcfperl}_{(-1)} + 0.042\ \text{Ln meanofye}_{(-1)} + 0.0012\ \text{GFCFPlg}_{(-1)} + 0.287\ \text{imgfcf}_{(-1)} + 0.055\ \text{edgex}_{(-1)}$$

التعليق على المعادلة

نلاحظ من المعادلة السابقة أن هناك علاقة طردية بين التكوين الرأسمالى للعامل بفترة إبطاء واحدة كمقياس لراس المال البشرى والناتج المحلى للعامل وهو ما يتفق مع النظرية الإقتصادية حيث ان زيادة التكوين الراسمالى للعامل ب ١% فى السنة السابقة يؤدى الى زيادة الناتج المحلى للعامل فى السنة الحالية ب 40, %

ويتضح ايضا ان هناك علاقة طردية بين الواردات الى التكوين الراسمالى الثابت كمقياس للعامل التكنولوجى بفترة ابطاء واحدة والناتج المحلى الاجمالى للعامل وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث ان زيادة نسبة الواردات الى التكوين الراسمالى الثابت ب١% فى السنة السابقة يؤدى الى زيادة الناتج المحلى للعامل فى السنة الحالية ب٢٨,%

أما باقى المتغيرات فهى ضعيفة التاثير(غير معنوية) على المتغير التابع مما يعكس ضعف عنصر راس المال البشرى فى مصر وحاجته الى التعليم والتدريب واكتساب المهارات والخبرات لتكون مساهمته ايجابيه فى النمو الاقتصادى.

- نتائج تحليل دوال نبضات الاستجابة (impulse response function)

تستخدم تحليل دوال نبضات الاستجابة لقياس تاثير الصدمات التى تحدث فى المتغير التابع على المتغيرات المستقلة الاخرى والنتائج التى تم الحصول عليها للمعادلة فى الشكل

التالى والذى يوضح أن هناك استجابات متفاوتة ما بين استجابات قوية وضعيفة ومتوسطة للمتغيرات المستقلة نتيجة للصدمات التى تحدث فى المتغيرات التابعة .

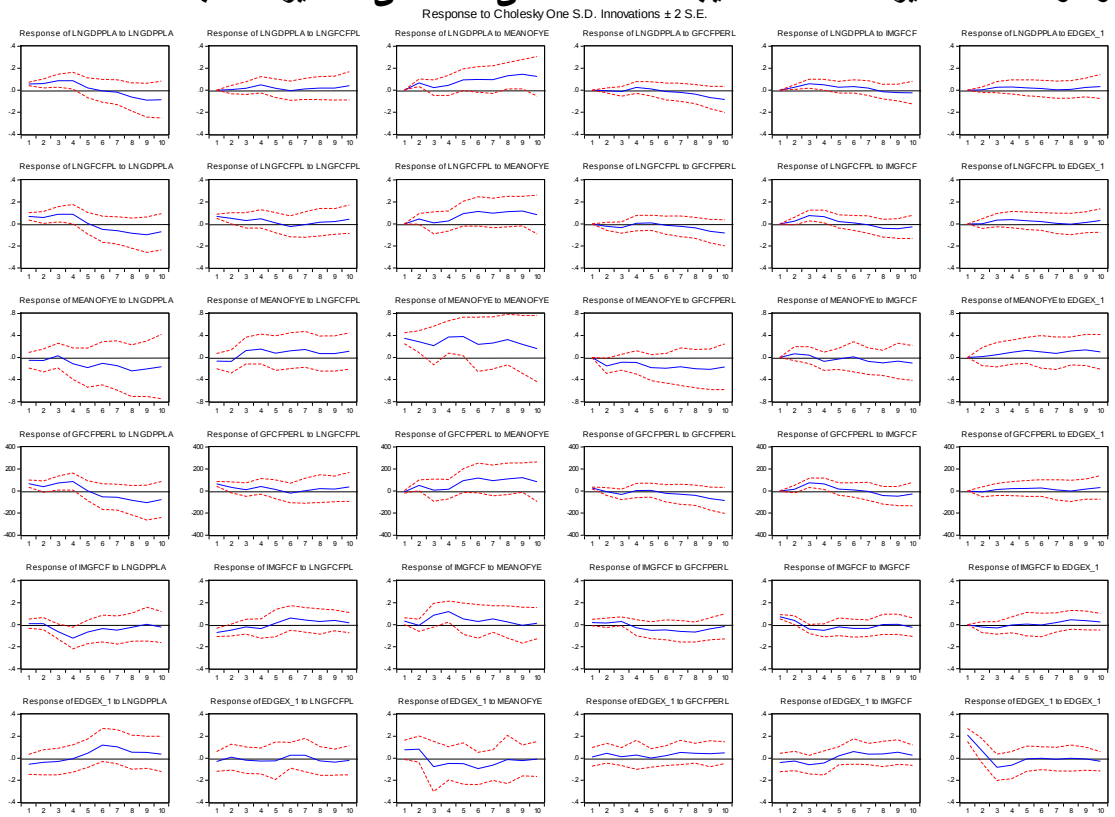

بالاضافة الى ما سبق فهناك مقترحات اخرى لتدعيم النمو الاقتصادى فى مصر منها

١. المزيد من الإهتمام بتطوير القطاعات المالية والمصرفية وإصلاحها وتحريرها لأهمية الدور الذى تؤديه فى تحفيز الإدخار وتعزيز النمو الإقتصادى (يونس، ٢٠٠٥).
٢. الإهتمام بقطاع التجارة الخارجية والمزيد من سياسات تحرير التجارة العالمية لما لها من أثر مباشر على تعزيز النمو (الكوان، ٢٠٠٨).
٣. إن الوصول إلى مسار توازنى لمعدلات نمو موجبة فى متوسط دخل الفرد لا يمكن أن يتحقق عبر الزمن فى ظل النمو السكانى المرتفع إلا من خلال تحقيق معدلات أعلى نسبياً فى تراكم المعارف الفنية ورأس المال بشقيه المادى والبشرى ويتم إكتساب المزيد من المعارف الفنية من خلال التعليم والتدريب المتخصص (أبو الهيجاء، ٢٠٠٥).
٤. المزيد من الإهتمام بالإبتكار التكنولوجى والإستثمار الأجنبى المباشر لما لهما من دور كبير فى تعزيز النمو الإقتصادى من خلال تشجيع مناخ الاستثمار وإعادة النظر فى

القوانين والتنظيمات المرتبطة بتشجيع الإستثمار وكذلك العمل على تطوير البحث العلمى ومواكبة المستجدات التكنولوجية والإبتكارات العالمية (قادرى، ٢٠١٧).

٥. زيادة الإهتمام بتنفيذ برامج الإنفاق العام الموجهة للإستثمار لما لها من تأثير على النمو الإقتصادى حيث يشكل الإستثمار العام الطريق الأنجح لرفع النمو الإقتصادى والتقليل من البطالة (محمد، ٢٠١٤).

٦. زيادة الإهتمام برأس المال البشرى حيث إن التراكم فى رأس المال البشرى له دور رئيسى فى رفع الإنتاجية ومستويات الإستثمار والإدخار والإستهلاك وتحسين حياة الإنسان سواء الأجيال الحاضرة أو القادمة من خلال إبتكار وتصنيع منتجات جديدة والمشاركة الفاعلة فى النمو الإقتصادى إذ يعمل التعليم والتدريب والتأهيل فى رفع معدلات الناتج المحلى الإجمالى (إبراهيم، ٢٠١٥).

٧. أهمية التركيز على تعزيز العوامل المؤثرة إيجابياً فى نمو عوامل الإنتاجية الكلية التى تؤدى إلى زيادة تحديد مصادر النمو فى الإقتصاد وتسمح لمتخذ القرار بالتركيز على العوامل المحفزة للنمو فى القطاعات غير النفطية ضمن التوجه الإستراتيجى للإصلاح الإقتصادى فى تنويع مصادر الدخل (الشقافى، ٢٠١٤).

٨. المزيد من الإنفاق على البحوث والتطوير حتى نصل إلى المزيد من براءات الإختراع

٩. زيادة المدخرات المحلية والأجنبية.

١٠. القضاء على الفساد والبيروقراطية والمزيد من الاهتمام بالتعليم.

بعض المقترحات لعلاج البطالة:

١- بإستخدام أداة الضرائب من خلال تخفيض أسعار الضرائب والتركيز على الضرائب على الدخل وعلى رأس المال وتقديم إعفاءات للمشروعات المهنية والحرفية والصغيرة والتى تقع فى مجال الضروريات والحاجيات (شحاته، ٢٠١٨).

٢- إتباع المنهج الاقتصادى الإسلامى لعلاج مشكلة البطالة والذى يقوم على عدة محاور منها توفير التمويل اللازم للمشروعات بالصيغ الإسلامية (مثل القرض الحسن على آجال مناسبة والمشاركة المنتهية بالتمليك والإجارة المنتهية بالتمليك والمرابحة الإسلامية والبيع بالتقسيط)، وحماية الدولة للمشروعات التنموية عن طريق إعادة النظر فى الضرائب وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم المشروعات الصغيرة (شحاته، ٢٠١٨).

٣- تطبيق نظام التدريب والجودة الشاملة من خلال نشر مراكز التدريب فى جميع الجامعات وفى هذه المراكز يتدرب من يرغب على مهارات المهن المختلفة المطلوبة للمجتمع مثل النجارة والسباكة والحدادة والكمبيوتر...الخ. (حسن، ٢٠١٣).

٤- تشجيع رأس المال الأجنبى المباشر وذلك لإيجاد فرص العمل اللازمة مثل ما حدث فى دول جنوب شرق آسيا والصين من خلال الإعفاءات الضريبية والجمركية لمدة محددة وترغيب المستثمرين الأجانب على القدوم للإستفادة من الميزات النسبية للمجتمع مثل رخص العمالة أو القرب من أسواق تصريف المنتجات أو توافر المواد الخام الأولية فى البلاد (حسن، ٢٠١٣).

٥- مراجعة القوانين والتشريعات الخاصة بالعمالة للوصول إلى قوانين وتشريعات جيدة تحكم العلاقة بين العامل ورب العمل بطريقة متوازنة وكذلك مراجعة اللوائح الخاصة بإستيراد العمالة الأجنبية لتحقيق قدر من التوازن بين الطلب والعرض على العمالة المصرية بما يسمح بإستيعاب جزء من قوة العمل المتعطلة (الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، ٢٠٠٩).

٦- ضرورة إستثمار جميع الموارد المتوفرة فى مصر.

٧- الاهتمام بالتدريب التحويلى فى المهن المتشابهة والتى يحتاج اليها سوق العمل والتنسيق بين سياستى الاستخدام والتعليم والتدريب (الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، ٢٠٠٩).

٨- السعى نحو أسواق عمل جديدة بالخارج ودراسة حاجتها من العمالة المصرية.

٩- الإهتمام بتشجيع الصناعات الصغيرة التى يمكن أن يقوم بها الأفراد أو الأسر (الصناعات المغذية) خاصة المعتمد منها على الخامات المحلية وتسويق منتجاتها محلياً وخارجياً.

١٠- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية بحيث تساهم بأكبر نصيب فى تنمية الاقتصاد القومى ورفع مستوى المعيشة(الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، ٢٠٠٩).

١١- من الممكن علاج البطالة والفقر بإستخدام زكاة المال فى حالة تطبيقها على أموال وودائع القطاع العائلى وكذلك ودائع القطاع المصرفى ككل حيث قدرت ودائع القطاع العائلى والتى تستحق عليها زكاة المال بمقدار ٢,٣٦ تريليون جنيه تقريباً فى نهاية يونيو ٢٠١٧ طبقاً لتقديرات البنك المركزى بنسبة ٦, ٧٧ % من إجمالى ودائع الجهاز المصرفى وكذلك قدرت ودائع الجهاز المصرفى ككل بثلاثة تريليون جنيه تقريباً فى

نهاية يونيو ٢٠١٧ والتى تستحق عليها زكاة المال وفى حالة إنشاء هيئة شرعية لجمع أموال الزكاة وإنفاقها على علاج البطالة والفقر فإن نصيب العاطلين السنوى من ودائع القطاع العائلى فقط يقدر بـ١٧٣٥٣ جنيه لكل عاطل سنوياً بما يوازى ١٤٤٦ جنيه شهرياً تقريبا حيث قدر عدد العاطلين بـ٣.٤ مليون عاطل فى عام ٢٠١٧ طبقاً لتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وإذا أضيف إليهم الفقراء والذين يقدروا بحوالى ٣٠ مليون فقير طبقاً لتقديرات الجهات الرسمية فى مصر وتقديرات الامم المتحدة لعام ٢٠١٧ فإن نصيب الفقراء والعاطلين من ودائع القطاع العائلى يقدر بـ١٧٦٦,٤٦ جنيه للفرد سنوياً بما يوازى ١٤٧.٢٠ جنيه شهرياً لكل عاطل وفقير. أما إذا فرضت الزكاة على ودائع الجهاز المصرفى ككل فإن نصيب الفقراء السنوى منها يقدر بـ٢٢٣٥٣ للعاطل بما يوازى ١٨٦٣ جنيه تقريباً شهرياً وإذا أضيف إليهم الفقراء يصبح نصيب كل فقير وعاطل ٢٢٧٧ جنيه سنوياً بما يعادل ١٩٠ جنيه شهرياً وذلك فى حالة أنه إذا تم تطبيق الزكاة فى مصر وأن هذه الأموال والودائع قد خضعت لنصاب الزكاة وهذا يوضح مدى أهمية الحاجة إلى وجود هيئة شرعية للزكاة فمن الممكن أن تساعد فى حل مشكلة البطالة والفقر ولو بجزء بسيط من خلال إعطاء بدل بطالة للعاطلين ومساعدة للفقراء.

١٢- رفع معدل النمو الاقتصادى حيث تشير الدراسات إلى أن تحقق معدل نمو ثابت قدره ٥% خلال عشر سنوات يساعد على خلق ٥٠٠ ألف وظيفة سنويا فى القطاع الخاص فى مصر.(Peeters ,2011)

١٣- ضرورة تخفيض معدل النمو السكانى فى مصر وذلك لتقليل مشكلة البطالة والتى وصل معدلها إلى ١٢% فى عام ٢٠١٦ .

١٤- " تشجيع القطاع الخاص حيث أظهرت العديد من الدراسات " أن الطلب على العمالة مرتفع نسبيا فى القطاع الخاص وأن القطاع الخاص يستطيع خلق وظائف إضافية كإستجابة للانتاجية المرتفعة نسبيا وفى مصر فى دراسة مابين عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ وجد أن هناك مرونة فى التوظيف فى القطاع الخاص حيث هناك درجة إستجابة كبيرة للطلب على العمالة من قبل هذا القطاع (Peeters, 2011).

١٥- منح المزيد من الحريات الاقتصادية لما لها من دور الحد الكبيرمن البطالة خاصة بين النساء والشباب ففى إحدى الدراسات وجد أن وجود المحاكم النزيهة والنظام القانونى

المستقل والحماية الفعالة لحقوق الملكية له دور كبير فى الحد من البطالة لما يوفر من توافر البيئة الملائمة لممارسة النشاط فى الدولة.(Feldmann, 2007 ,p.171)

١٦- العمل على مزيد من حرية التجارة يساعد على تخفيض البطالة فى الأجل الطويل وإزالة العوائق أمام حرية التجارة مطلب ضرورى وإزالة الحواجز التى تعوق حرية التجارة بين الدول .(Feldmann , 2007, p 16)

-١٧

بعض المقترحات لعلاج التضخم:

لتحقيق معدل التضخم الأمثل وهو فى حدود ٢-٤% وهو المناسب للنمو الاقتصادى فإنه يمكن إستخدام الوسائل التالية:-

١. من السياسات الناجحة فى الحد من التضخم إيجاد قنوات إدخار إنتاجية وتحويل المدخرات إلى ميدان الإنتاج.
٢. تعتبر الزكاة بإمكانياتها المختلفة وسيلة من الوسائل لعلاج التضخم وذلك من خلال إمتصاص فائض الطلب وفى مجال ترشيد الإنفاق وفى مجال تشجيع الإدخار والاستثمار كما تستخدم لعلاج بعض الآثار السلبية التى يحدثها التضخم فى مجال توزيع الدخل والثروة للعمل على خفض تكاليف المعيشة وتخفيف المعاناة عن الطبقات الفقيرة (السلمان، ١٩٩٨).
٣. تعتبر الزكاة أداة مالية هامة يمكن أن تساهم فى علاج التضخم ،حيث أنها أداة قابلة لتوزيع المال بطريقة عادلة، فهى تعطى الفقير القادر على العمل ما يكفى لشراء الآلات والمعدات ليكتسب حرفة تدر دخلاً، فتكون النتيجة تحقيق التوازن بين المعروض السلعى والنقدى مما يؤدى إلى محاربة التضخم، وهى أيضاً وسيلة لعلاج الإكتناز من خلال توجيه المدخرات نحو الإستثمار ،وتساهم أيضاً الزكاة فى توزيع الفائض النقدى وفق توجهات إنتاجية من خلال توزيع الاستثمارات فى القطاعات التى يزيد الطلب عليها مما يؤدى إلى تخفيض نسب التضخم (الفرقان، الحكيم، ٢٠١٥).
٤. تطبيق السياسات النقدية والمالية التى تعمل على زيادة الإنتاج فى القطاعات الاقتصادية مما يؤدى إلى إنخفاض التضخم، والحد من سياسات تمويل عجز الموازنة إذ تؤدى إلى زيادة عرض النقود الذى بدوره يؤدى إلى إرتفاع التضخم (محمدين وآخرون، ٢٠١٦).

٥. من الممكن إستخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة لعلاج التضخم، وهى سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطى النقدى القانونى وعمليات السوق المفتوحة حيث يمكن رفع نسبة الاحتياطى النقدى القانونى، وكذلك إعادة الخصم للتحكم فى عرض النقود وتقليل التضخم كما يمكن إستخدام أداة عمليات السوق المفتوحة كأداة لعلاج التضخم عن طريق دخول البنك المركزى سوق الأوراق المالية بائعا للاوراق المالية .

٦. من الممكن علاج التضخم بإستخدام أدوات السياسة المالية المختلفة وهى الانفاق الحكومى والضرائب عن طريق تقليل الانفاق الحكومى ورفع الضرائب فى محاولة للوصول الى التضخم الأمثل .

٧. الاتجاه الى تغطية عجز الموازنة العامة من خلال موارد حقيقية وليس عن طريق زيادة الاصرار النقدى والذى يؤدى فى الغالب الى إرتفاع جديد فى الاسعار .

٨. هناك وسيلة جديدة تستخدم منذ الثمانينات وهى سياسة التضخم المستهدف كوسيلة لعلاج التضخم بإستخدام السياسة النقدية للوصول اليه ،ومن أمثلة الدول التى قامت بذلك نيوزلاندا وهى أول دولة عام ١٩٨٩ والمملكة المتحدة والسويد وكندا والاسواق الصاعدة مثل شيلى والبرازيل وجنوب أفريقيا وتايلاند بالاضافة الى عدة اقتصاديات من بين الدول االاعضاء الجديدة فى الاتحاد الاوروبى مثل بولندا وجمهورية التشيك ورومانيا، ولاستخدام سياسة التضخم المستهدف ينبغى توفر ثلاثة شروط ضرورية وهى إستقلالية البنك المركزى سواء كان إستقلال سياسى أو اقتصادى أو مالى وتحديد المسئولية بشكل واضح والشرط الثانى هو التعزيز المالى والشرط الثالث هو تصميم نظام مالى وفهم آليات عمله، وبالنسبة للاستراتيجية المالية يجب أن ترتكز على تحسين كفاءة الانفاق العام (ترشيد الانفاق) كوسيلة لوقف الزيادة المستمرة فى نسبة الانفاق الى الناتج المحلى الاجمالى ،وأن يرتبط الانفاق بكفاءة الاداء وبالنسبة للاعانات المالية فبالاضافة الى إزالتها بشكل تدريجي يجب أن تفرض بآليات إستهداف أفضل مصحوبة باجراءات لتقوية شبكة الضمان الاجتماعى وتقديم خطط تعويضية ملائمة وبالنسبة للخصخصة للمشاريع يجب الا تعتبر كمصدر دائم للدخل ويجب الأخذ فى الاعتبار معيار الكفاءة بدلا من غرض تمويل العجز فى الموازنة أو تخفيض الدين فى الوقت نفسه لابد من جهود تتبع لتحسين إدارة القطاع العام ووضع القواعد التى تتيح تحقيق أعلى الإيرادات المتوقعة من الانفاق العام .(Youssef, 2007 ,pp 6,7,8,29)

٩. الاهتمام بالمزيد من الإصلاحات المؤسساتية لضمان الشفافية والمسئولية والاصلاح الضرورى لنظام الاعانات المالية والعمل على استقرار أسعار الصرف وتزايد إنفتاح الاقتصاد على العالم .(Youssef ,2007 ,pp 6,2)

بعض المقترحات لعلاج الفقر:

يجب وضع إستراتيجية متكاملة لعلاج الفقر خصوصا فى مصر تشتمل على البنود التالية:

١. التأكد من وصول الدعم فقط لمستحقيه بحيث لا يستفيد من ذلك الدعم سوى الطبقات الفقيرة فقط.
٢. ينبغى مراعاة مجموعة من العوامل أثناء صياغة السياسات التى تهدف للحد من الفقر وهى:
   أ – ينبغى أن تهدف السياسات النقدية والمالية إلى تخفيض معدلات التضخم حيث أن إستمرار إرتفاع الأسعار أصبح عائقاً امام تفاعل الفقراء فى المجتمع وزيادة التهميش للطبقة الفقيرة.
   ب– ينبغى أن تهدف السياسات الخاصة بالتجارة وسعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية فى الأسواق العالمية.
   جـ– العمل على جذب المزيد من الاستثمارات فى رأس المال البشرى من أجل تعزيز الإنتاج المتوقع للفقراء بما يعنى المزيد من الاستثمار فى التعليم والتدريب والصحة (عبداللطيف، ٢٠١٦).
٣. الإتجاه إلى المزيد من التحرير التجارى لما له من دور فى الحد من ظاهرة الفقر حيث أنه لا يوجد نحو التكامل التجارى العالمى والذى يهدف إلى زيادة مستويات النمو الاقتصادى للدول وتحسين مستوى المعيشة للأفراد فى شتى أنحاء العالم (مختار، ٢٠١١).
٤. زيادة الإهتمام بتحقيق النمو الإقتصادى وضمان إستمراريته لضمان النهوض بالحالة الاجتماعية للفقراء ،وهذا لا يتم إلا من خلال كبح عدم العدالة المتفشية فى الدول النامية من أجل ضمان مشاركة كل فئات المجتمع فى جنى ثمار النمو الاقتصادى من خلال تحديد معاييرعادلة فى توزيع الدخل، كما على الدولة إتخاذ الإجراءات التعويضية عن طريق الزيادة فى الإنفاق العام، تخفيض الضرائب، تحرير الأسواق، إعطاء الفئات الفقيرة فى المجتمع تسهيلات وإعانات حكومية كما يجب تشجيع الإستثمارات الخاصة

التى من شأنها إمتصاص معدلات البطالة كذلك لابد من محاربة الفساد لضمان حقوق الطبقات الفقيرة (هشام، ٢٠١٦).

٥. تركيز الجهود نحو جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة (FDI) لما لها من تاثير كبير فى الحد من الفقر خصوصا فى الدول النامية حيث توضح العديد من الدراسات أن الاستثمار الاجنبى المباشر دور فى تحسين الرفاهية الاجتماعية والحد من الفقر وخصوصا فى الدول الاقل فقراً على مستوى قارة افريقيا وكذلك الدول الأقل تنمية حيث يزداد تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها خصوصا إذا تم توجيه تلك الاستثمارات إلى القطاعات أكثر انتاجية مما يخلق المزيد من فرص العمل ويساعد على تطوير المهارات المحلية وتحفيز التقدم التكنولوجى. (Gohou and soumare, pp ..39-94)

٦. الاهتمام بالعولمة والمزيد من تحرير التجارة مع الدول الأخرى حيث أوضحت العديد من الدراسات أن الدول النامية التى اهتمت بالعولمة فى التسعينات زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج ب٥،٥% وانخفض الفقر المطلق بها نتيجة لاتباعها سياسات من ضمنها اجراء تخفيضات كبيرة فى التعريفات الجمركية ومزيد من انفتاح التجارة مما ادى الى زيادة حجم التجارة الفعلية .(Dollar and karaay, 2001 ,p.27)).

٧. إن العلاج الصحيح للفقر يتطلب فهم ديناميكية الفقر والذى يأخذ شكلين رئيسيين هما أولا التحديد السليم والدقيق للعوامل التى تسبب الفقر باعتبارها موروثة من جيل الى جيل والاعتراف بهذة العوامل سوف يمكن الحكومة من التدخل فى مرحلة مبكرة علىسبيل المثال اذا كان سوء التغذية فى مرحلة الطفولة يؤثر على الفرد فى جميع مراحل الحياة يمكن التصدى للاثر السلبى لهذا العامل من خلال توزيع مجانى لوجبات فى المدارس الاعدادية والابتدائية مثل هذة السياسة توفر المال الذى يمكن ان تنفق الحكومة على التنمية البشرية لرفع انتاجية العمل ثانيا عدم فهم كيف ينمو الفقر يقلل من السياسات المطبقة لمواجهة ذلك حيث يخضع نمو الفقر الى ما يطلق عليه مضاعف الفقر الذى يسرع نقل الفقر عبر الاجيال على سبيل المثال فان الفشل فى القضاء على فقر أسرة مكونة من ٧ أعضاء ولدان وخمسة أطفال سوف يؤدى إلى استمرار الفقر لخمس عائلات فى الجيل القادم (٣٥فرد) وعلى نفس المنوال إذا نجحنا فى رفع هذه العائلة من

الفقر فإننا نقطع الطريق على الفقر المحتمل ل٣٥ عضوا من الجيل القادم(الجزار،٢٠١٤،ص٩١) .

٨. زيادة الاهتمام بالسياحة ومحاولة جذب المزيد من السائحين لما توفره السياحة من فرص العمل ودخل اجنبى.

٩. وأخيرا فان أية استراتيجية للحد من الفقر يجب إن ترتكز على المبادىء الأساسية التالية .

أ- يجب أن تكون موجهة نحو النتائج مع أهداف للحد من الفقر تكون ملموسة ويمكن رصدها.

ب- يجب أن تكون شاملة وتدمج بين عناصر الاقتصاد الكلى والعناصر الهيكلية والقطاعية والاجتماعية.

ج- يجب أن تكون تشاركية على جميع الجهات المعنية أصحاب المصلحة للمشاركة فى صياغتها وتنفيذها .

د- يجب أن تكون طويلة المدى مع التركيز على إصلاح الؤسسات وبناء القدرات علاوة على تحقيق أهداف على المدى الطويل.(الجزار ، ٢٠١٤،ص ٩٣).

بعض المقترحات للعدالة الإجتماعية و توزيع الدخل بشكل افضل فيجب:

١. هناك عدة عناصر ينبغى توافرها لتحقيق العدالة الإجتماعية وهى:

أ – تكافؤ الفرص بحيث يكون هناك مساواة بين الأفراد فى التعيين والترقية وتولى المناصب القيادية وأن تقوم معايير الإختيار والمفاضلة على أسس موضوعية.

ب- العدالة التوزيعية (عدالة توزيع الدخل والثروة).

جـ- العدالة الضريبية وهى أن يسهم كل أفراد المجتمع فى تحمل أعباء الدولة طبقاً لمقدرتهم النسبية.

د – العدالة الجنائية أى أن يتم محاكمة المواطن أمام قاضيه الطبيعى وأن يتمتع بكافة الضمانات القانونية للدفاع عن نفسه وأن يتعامل جهاز الشرطة مع المواطنين بكرامة خلال جميع المراحل.

هـ- التكافل الإجتماعى من خلال مساهمة الدولة والأغنياء فى مساعدة الفقراء والمهمشين من خلال البرامج الإجتماعية والدعم والمشاركة المجتمعية.

و –حماية المستهلك ضد عيوب السلع والخدمات والغش التجارى.

٢. لكى تتحقق العدالة الإجتماعية بعد ثورتى ٢٥ يناير، ٣٠ يونيو العظيمتين فإن العنصر الرئيسى هو التنمية وزيادة موارد الدولة ومكافحة الفقر وعدالة التوزيع وتوفير فرص العمل وجذب الإستثمارات الأجنبية والعربية والمحلية وتوافر الإستقرار السياسى والإقتصادى وهو ما تحقق فى مصر منذ عام ٢٠١٤ إلى الآن (حماد، ٢٠١٤).

٣. ضرورة إنشاء هيئة تتولى جمع الزكاه وانفاقها فى مصارفها الشرعية لما لها من دور كبير كأداة للعدل الاجتماعى فى المجتمع .

٤. محاولة جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتوجيها الى القطاعات المناصرة للفقراء مثل الزراعة والتعليم والصحة وتطوير البنية التحتية. (Gohow and sowmare, P.94).

٥. زيادة النمو الاقتصادى فى المجتمع يساعد على عدالة توزيع الدخل فى المجتمع اذا كان النمو الاقتصادى جيد وليس معيب .

بعض المقترحات لخفض الدين العام(الداخلى والخارجى)

١- الاعتراف بازمة الدين العام وصدماتها المالية المتوقعة ووضع أهداف واضحة لادارة الدين العام وتقدير حجم المخاطر فى ضوء إعتبارات التكلفة ووضع حدود للتوسع فى الاقتراض.

٢- تشجيع التعاون الاقتصادى مع الدول الاخرى لا سيما الدول الافريقية بما ينمى الصادرات ويصب فى صالح ميزان المدفوعات.

٣- الحد من تهريب رؤوس الاموال للخارج واثاره السلبية على ميزان المدفوعات (شعبان، ٢٠١٧) .

٤- تخفيض الدين العام المحلى من خلال التضخم والخصخصة ودفع النمو الاقتصادى والتكيف المالى.

٥- من وسائل خفض الدين العام الخارجى مبادلة الدين بحقوق الملكية وتوريق الدين وإعادة شراء الدين وإعادة الجدولة (مرقس٢٠١٧،).

٦- المزيد فى مجال محاربة الفساد وتفعيل عمل الهيئة الشرعية لجباية وإنفاق الزكاة.

٧- المزيد فى إتجاه تهيئة وتنمية أسواق المال والاستثمار والتنمية السياحية والاصلاح الضريبى وتحسين اوضاع ميزان المدفوعات (أحمد واخرون ٢٠٠٠،).

٨- تحويل الديون الخارجية الى استثمارات حيث تستطيع الدول النامية ان تخفف من عبء ديونها الخارجية من خلال السماح للدائنين بمشاركة الدولة فى ملكية بعض المشروعات والطاقات الانتاجية وادارتها باسس تجارية سليمة مما يجنى العديد من الفوائد ومنها المشاركة بين الدائنين والمدينين فى تحمل المخاطر وتقليل العجز الداخلى للدول المدينة وتقليل حاجتها للاستدانة الخارجية (عبد الغفار ٢٠١٧،).

سابعا التوصيات

١- المزيد من الدراسات لاكتشاف طرق أخرى لعلاج البطالة والتضخم والفقر لتقليل معوقات التنمية المستدامة.

٢- عمل المزيد من الابحاث لتغطية باقى الجوانب غير المغطاة فى هذا البحث مثل إكتشاف وسائل للحد من إستنزاف الموارد والتدهور البيئى حتى لا يعيقا تحقيق التنمية المستدامة.

٣- عمل المزيد من الدراسات فى طريق إكتشاف وسائل أخرى لعلاج سوء توزيع الدخل وتحقيق إستدامة النمو الاقتصادى وتقويته.

٤- المزيد من الابحاث للحد من الدين العام الداخلى والخارجى ووصولهما الى الحدود الامنة حتى لا يصبحا عقبات فى طريق تحقيق التنمية بشكل عام.

ثامنا المـراجـع:

أولا: المراجع العربية:

- بيللاى، نافانيثم ، هايد يمارى و يكزوريك –زيل ، (٢٠١٠)،"حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر" ،سلسة منشورات الصحة وحقوق الإنسان ، العدد رقم ٥ ، منظمة الصحة العالمية ،منظمة الأمم المتحدة حقوق الإنسان ، سبتمبر ، ص ص ١٠-١١.
- إبراهيم، أنوار سعيد، (٢٠١٥)، "العلاقة السببية بين رأس المال البشرى والنمو الإقتصادى للعراق وعدد من دول الجوار العربى للفترة (١٩٧٠ – ٢٠١٠)"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، العراق، مج٧، ع١٤، ص٩٤-١١٤.
- أبو الهيجاء، عدنان فضل، (٢٠٠٥) ، "النمو السكانى والنمو الإقتصادى فى ظل التقدم التكنولوجى: دراسة حالة الأردن للفترة ١٩٧٨ – ١٩٩٨"، دراسات العلوم الإدارية، الأردن، مج٣٢، ع١، ص١٤-٢٨.
- احمد،لمياء،حسنى حسن، (٢٠٠٠)"اقتصاديات الدين الخارجى:رؤية مستقبلية"،مجلة المدير العربى،مصر،ع١٤٩، ص٣٤-٣٩.
- الجزار ، فاروق فتحى، (٢٠١٤)،""العلاقة بين الاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى ، رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية التجارة، جامعة طنطا.
- الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للبحوث، مج ٤٧، ٢٤، ٢٠٠٩، ص١٠٦-١٢١.
- السلمان، محمد عودة، (١٩٩٨)، "معالجة التضخم فى ظل الإقتصاد الإسلامى"، مجلة الوعى الإسلامى، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ع٣٥، ص٤٨-٥٠.
- الشقافى، نجيب محمد حمودة، (٢٠١٤)، "أثر مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فى نمو الإقتصاد الليبى (١٩٧٠ – ٢٠١٠)"، المجلة الأردنية للعلوم الإقتصادى، عمادة البحث العلمى بالجامعة الأردنية، الأردن، مج١، ع٢، ص١٤٠-١٥٩.

- الفرعان، عبد الباسط، الحكيم، منير سليمان، (٢٠١٥)، "دور الزكاة فى معالجة مشكلة التضخم: دراسة فقهية إقتصادية"، المجلة الأردنية فى الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، الأردن، مجـ١١، ع٤٤، ص٣٩١-٤٢٢.
- الكوان، أحمد عبد الرحيم: "التجارة الخارجية والنمو الإقتصادى"، جسر التنمية، الكويت، مج٧، ع٧٣٤، ص٢-١٥.
- حسن، سناء كامل، (٢٠١٣)، "البطالة فى مصر أزمة وطن الحلول السابقة لمشكلة البطالة فى مصر وقتية وبمثابة العلاج المسكن دون الوصول إلى حلول دائمة"، التنمية الإدارية، مصر، مج٢٦،ع ١٣٨٤، ص٤٢-٤٩.
- حماد، طارق عبد العال، (٢٠١٤) ، "إعتبارات تحقيق العدالة الإجتماعية"، المؤتمر الضريبى الحادى والعشرين: إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقاً للعدالة الضريبية والعدالة الإجتماعية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، مصر، مج١، ص١٠-١٣.
- حنفى، محمد ناظم،(٢٠١٨)، قراءة فى منهج المستقبليات وصناعة الامل، تحت النشر.
- شحاته، حسين حسين،(٢٠١٨) "منهج الإقتصادى الإسلامى فى علاج مشكلة البطالة"، التوحيد، جماعة أنصار السنة المحمدية، مصر، مج٤٧، ص١٠-١٢.
- شعبان، حسام عبد العال عبد العال، (٢٠١٧)، " أزمة الدين العام فى مصر والاثار المترتبة عليها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مج٥٩،ع٢،ص٢٤٣-٣٤٤.
- عبد الغفار، عبد الغفار فاروق، (٢٠١٧)،" الدين العام الخارجى وسياسة تحويله لاستثمارات اجنبية دراسة الحالة المصرية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، ع١٧ ،ص٤٣-٥٢.
- عبد اللطيف، إيمان محمد، (٢٠١٦)، "دراسة تحليلية للفساد والفقر فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٠/ ٢٠١٢-٢٠١٣ وطرق العلاج المقترحة"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (مصر)، مج٣٦، ع٢٤، ص٣-٢٦.

- عصمانى خديجة، عمومن الغالية، (٢٠١٢-٢٠١٣)،" اشكالية التنمية المستدامة فى الجزائر"،مذكرة لنيل شهادة الليسانس فى العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدى مرباح،الجزائر.
- على، صباح نعمة، (٢٠١٧)،" واقع المديونية العربية فى ظل تحديات الاقتصاد العربى"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق،ع،٥٨ ص١٧٢-١٩٢.
- عمر، حسين،(١٩٩٤) ، تطور الفكر الاقتصادي قديما وحديثا ومعاصرا ، دار الفكر العربي،الطبعة الاولى،القاهرة.
- غانم،سمر خيرى مرسى،(٢٠١٣)،"معوقات التنمية المستدامة فى دول العالم الاسلامى دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية"،كلية المجتمع بنات بالقويعية،جامعة شقراء،المملكة العربية السعودية،ص١-٢٧.
- قادرى، محمد، (٢٠١٧) ، "الإبتكار التكنولوجى والإستثمار الأجنبى المباشر: مساهمات النمو الإقتصادى: دراسة قياسية لحالة تركيا خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٤ بإستخدام التكامل المتزامن لـEngle – Granger، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقى، الجزائر،مج ٧٤، ص٤٨٨-٥٠٧.
- محمد، بن عزة، (٢٠١٤)، "البرامج التنموية فى الجزائر وإشكالية تحقيق النمو الإقتصادى وترقية سوق الشغل"، مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ع٢٢، ص١٠١-١٢٧.
- محمدين، أنور حميدة جابر، وآخرون، (٢٠١٦)، "أثر السياسة النقدية والمالية على معدل التضخم فى السودان: دراسة قياسية للفترة (١٩٨٩ – ٢٠١٣م)"، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، مج١٧، ع٢، ص١٤٥-١٥٦.
- مختار، رنان، (٢٠١١)، "دور تحرير التجارة الدولية فى محاربة الفقر فى الدول النامية"، مجلة رؤى إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادى، الجزائر، مج١٤، ص١٤٥-١٥٩.
- مرقس، سمير سعد، (٢٠١٧)،" الدين العام وكيفية إدارته وتخفيضه"،مجلة المال والتجارة، مصر،ع٥٨٣، ص٤-١٨.

- ناصر ،مراد،(٢٠١٠)،"التنمية المستدامة وتحدياتها فى الجزائر"كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة البليدة،الجزائر ،التواصل،ع،٢٦، ص١٣١-١٥٧.
- هشام، عياد، (٢٠١٦) ، "أثر النمو الإقتصادى ومؤشر اللامساواة على معدل الفقر فى الدول النامية: دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠ – ٢٠١٣"، مجلة رؤى إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادى، الجزائر ،مج ١٠٤، ص٧١-٩١.
- يونس، مفيد ذنون، (٢٠٠٨) ،" كفاءة الأسواق المالية العربية فى تعزيز النمو الإقتصادى فى ضوء تحديات العولمة"، تنمية الرافدين، العراق، ٢٠٠٥، ص٣٩-٥٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Babatunde, M. A., Adefabi, R. A. (2005) . " Long Run Relationship between Education and Economic Growth in Nigeria: Evidence from the Johansen's Cointegration Approach", Paper presented at *the Regional Conference on Education* in West Africa: Constraints and Opportunities , Senegal.
- Dicky, D.A and W.A. Fuller, (1981) "Likelihood Ratio Statistics for Auto regressive Time series Rout", Econometric, 49, PP. 1057-1072.
- Dollar, D., and Karaay, A. "Trade, growth, and poverty" Development Research group, the world bank, June 2001.
- Eviews 9 User's Guide II, ISBN: 978-1-880411-278, 1994-2015, 1 HS Global Inc.
- Feldmann, H. : "economic freedom and unemployment arrond the world " ,south economic jornal vol. 74 no I ,jul,2007.
- Fragile states index ,Fund for peace, ,washington,2006-2017.

- Peeters, M. " modelling unemployment in presence ofexcess labour supply: An Application to egypt “, journal of economics and Econometrics ,vol .s4,no.2,2011 .
- Ross. A, D. forsyth, M. huq(2009) , development economics, university of strathclyde, london, Glasgow, first edition.
- Schawrz, G. (1978), "Estimating the Dimension of a Model", Annuals of Statistics, 6, PP.461-464.
- Strange,T.andA.Bayley(2008).“sustainable development” , OECD insights.
- World Development Indicators, The World bank, 2017.
- Youssef, H. Abdel–ghaffar: “To Wards inflation targeting in Egypt fiscal and Institutional reforms .to Support disnflation efforts “,European commission, Economic papers, Number288 , September 2007 .